

جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة  
كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم : الحقوق



# مواجهة الهجرة غير الشرعية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية

تخصص : قانون جنائي

شعبة : الحقوق

تحت إشراف الأستاذ(ة) :

إعداد الطالبة:

- بن لعريبي راضية.

- معار أحلام.

## لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة سكيكدة	أ. كريد محمد الصالح	1
مناقشا	جامعة سكيكدة	أ. بوعزيز شهرزاد	2
مشرفا	جامعة سكيكدة	أ.بن لعريبي راضية	3

السنة الجامعية : 2016 - 2017

## شكر

أقدم بأسمى عبارات الشكر إلى أستاذتي المشرفة على هذا العمل المتواضع التي لم تبخل عليا

بالنصائح والإرشادات التي كانت بمثابة السند الذي ساعدني

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل أستاذ ساهم في وصولي إلى هذا المكان وهذا الانجاز وكذلك

إلى كل ما ساعدني من قريب أو من بعيد لكم جزيل الشكر.

## إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أمي الغالية التي ساندتني دائما والتي لم تشك يوما بقدراتي

و كذلك أبي الذي لم يبخل عليا يوما من أجل الوصول إلى هذا المستوى

وإلى إخوتي الأعزاء الذين ساعدوني بشتى الطرق لبلوغ وجهتي.

## الفهرس

الفهرس.....أ

مقدمة.....ب

**الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والقانوني للهجرة غير الشرعية.....ص9-36**

المبحث الأول : ماهية الهجرة غير الشرعية.....ص10-28

المطلب الأول : مفهوم الهجرة غير الشرعية.....ص10-20

الفرع الأول: تعريف الهجرة غير الشرعية.....ص10-14

أولا : التعريف اللغوي.....ص10-11

ثانيا: التعريف الاصطلاحي.....ص11-14

الفرع الثاني: التطور التاريخي لظاهرة الهجرة غير الشرعية.....ص14-17

أولا : مرحلة تشجيع الهجرة.....ص15

ثانيا : مرحلة وقف الهجرة.....ص16

ثالثا : مرحلة الهجرة غير الشرعية.....ص17

الفرع الثالث: تمييز الهجرة غير الشرعية عن بعض المفاهيم المشابهة.....ص17-20

أولا: الهجرة غير الشرعية واللجوء .....ص17-18

ثانيا: الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر.....ص18-20

ثالثا: الهجرة غير الشرعية وتهريب البشر.....ص20

المطلب الثاني: عوامل وانعكاسات الهجرة غير الشرعية.....ص21-34

الفرع الأول : العوامل المؤدية إلى الهجرة غير الشرعية.....ص21-25

أولا : الأسباب الاقتصادية والاجتماعية.....ص21-23

ثانيا: الأسباب السياسية والأمنية.....	ص24
ثالثا: الأسباب الجغرافية والديموغرافية.....	ص24-25
الفرع الثاني: إنعكاسات الهجرة غير الشرعية.....	ص25-28
أولا : من الناحية الاقتصادية.....	ص25-27
ثانيا : من الناحية الاجتماعية.....	ص27
ثالثا: من الناحية الأمنية.....	ص28
المبحث الثاني :طرق وأشكال الهجرة غير الشرعية في الجزائر.....	ص29-35
المطلب الأول: منافذ الهجرة غير الشرعية في الجزائر.....	ص29-31
المطلب الثاني : الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا.....	ص32-35
<b>الفصل الثاني: آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية.....</b>	<b>ص38-66</b>
المبحث الأول : الإطار القانون لمكافحة الهجرة غير الشرعية.....	ص38-53
المطلب الأول : مواجهة الهجرة غير الشرعية في قانون العقوبات الجزائري.....	ص39-46
الفرع الأول : الركن الشرعي في جريمة الهجرة غير الشرعية.....	ص39-40
الفرع الثاني : الركن المادي في الهجرة غير الشرعية.....	ص40-45
أولا : الفعل الاجرامي.....	ص41-43
ثانيا : النتيجة الاجرامية.....	ص43-44
ثالثا : العلاقة السببية.....	ص44-45
الفرع الثالث : الركن المعنوي لجريمة الهجرة غير الشرعية.....	ص45-46
أولا : الشكل الفردي للهجرة غير الشرعية.....	ص45
ثانيا : الشكل الجماعي للهجرة غير الشرعية.....	ص46

المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية في إطار المواثيق الإقليمية و الدولية.....	ص47-53
الفرع الأول: الاتفاقيات الثنائية بين الدول.....	ص47-49
أولا : إتفاقية بين إيطاليا ومصر.....	ص48
ثانيا : إتفاقية بين إيطاليا والجزائر.....	ص48
ثالثا : إتفاقية بين إيطاليا وليبيا.....	ص49
رابعا : إتفاقية بين إسبانيا والمغرب.....	ص49
خامسا : إتفاقية بين إسبانيا والمغرب.....	ص49
الفرع الثاني : الهجرة غير الشرعية في إطار المواثيق الدولية.....	ص49-53
أولا : بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو.....	ص49-51
ثانيا : إتفاقية شنغن.....	ص51-52
ثالثا : القمة المتوسطية.....	ص53
المبحث الثاني: إستراتيجيات مكافحة الهجرة غير الشرعية.....	ص53-66
المطلب الأول: الآليات الوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية.....	ص54-61
الفرع الأول : آليات الوقاية من الهجرة غير الشرعية.....	ص54-56
أولا : التدابير الاجتماعية والاقتصادية.....	ص54-55
ثانيا : التدابير السياسية والقانونية.....	ص55-56
الفرع الثاني : الآليات الأمنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية.....	ص56-61
أولا : مراقبة الحدود والتدابير الخاصة بمراكز العبور.....	ص56-58
ثانيا : مراقبة نشاط الشبكات الإجرامية ذات العلاقة بالظاهرة.....	ص59-60
ثالثا : إعادة المهاجرين إلى أوطانهم.....	ص60-61

المطلب الثاني: الآليات الإقليمية والدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية.....	ص62-66
الفرع الأول : التعاون فيما بين الدول الإفريقية .....	ص62-63
الفرع الثاني التعاون الأورو متوسطي.....	ص63-64
الفرع الثالث : الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية .....	ص64-66
أولا : الأمم المتحدة.....	ص64-65
ثانيا : اللجنة العالمية للهجرة الدولية.....	ص65-66
الخاتمة .....	ص68-70
قائمة المراجع.....	ص71-77

## مقدمة

في العصور القديمة عرف الإنسان الهجرة والتهجير لأسباب مختلفة كان أهمها الكوارث الطبيعية والبيئية وبدرجة أقل -الحروب -فقد كان الجفاف أو الزلازل أو ما شابه من حوادث طبيعية سبباً لهجرة جماعية لجماعات من أرض مصابة إلى أرض آمنة أو خصبة مواتية لتوطين جديد للجماعة. ولعبت الحروب والغزوات في العصور القديمة دوراً في إيجاد ظاهرة عرفت حديثاً باسم التهجير القسري الذي دفع - في بعض الأحوال - جماعات كاملة لترك مكانها والنزوح بعيداً ولا يتشابه الماضي مع الحاضر إلا في جوانب محدودة، فلم تكن العصور القديمة تعرف هجرة العاملين أو الهجرة بقصد العمل، ولم تكن قوافل التجارة تتوطن في البلد المضيف، بل تبيع وتشتري لتعود إلى موطنها مرة أخرى.

هذا وتختلف الهجرات الحديثة فيما عرف بعصر الرأسمالية عن الهجرات القديمة وعن العصور الإقطاعية الوسيطة، ففي العصور الإقطاعية كان فقراء الفلاحين أشباه عبيد في أرض الملاك وكان الطعام والحماية مضمونين من الملاك، والأحرار يعملون بالتجارة أو الحرف في بيئة مستقرة وفي الفئات الاجتماعية الأخرى كانت توجد الارستقراطية وطبقة العبيد ولم تكن الأولى تفكر في أي هجرة والثانية لا تملك أي حق في التنقل الحر.

لقد ارتبطت الهجرات الحديثة حصراً بنواتج الرأسمالية، ففي مرحلة ولادة النظام الرأسمالي وبداياته كانت هناك عمليتان متوازيتان من ضرورات توسع النظام وتطوره:

الأولى: مغامرة اكتشاف الأراضي الجديدة التي أدت إلى تدمير حضارات قديمة وطرد واستبعاد شعبها، مثل ما حدث مع الحضارات الهندية القديمة فيما سمي بعد ذلك بأمريكا الشمالية وسيطرة المهاجرين البيض والقضاء على كل أثر للنظم الهندية التقليدية.

الثانية: جلب العبيد خاصة من أفريقيا كعمالة رخيصة بلا ضمانات للعمل في مزارع البيض.

تكمّن أهمية الموضوع من خلال أن الهجرة غير الشرعية أصبحت أهم القضايا المعاصرة ، والتي أصبحت في السنوات القليلة الماضية تعرف وتيرة متزايدة.

وكذا تعقد هذه الظاهرة وانتشارها الهائل والواسع في الدول، وكذلك لما تمثله من خطورة على الأمن سواء على الصعيد الداخلي أو على الصعيد الدولي.

وكذلك محاولة الباحث الوصول إلى نتائج و اقتراحات وحلول من خلال المعلومات المتحصل عليها والتي يمكن أن تساعد ولو بالجزء اليسير في التقليل من ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي تحولت من مشكلة أمنية لتصبح مشكلة اقتصادية.

وبذلك تطرح الدراسة إشكالية سؤالا عاما يتمثل في إلى أي مدى يمكن أن تساهم آليات المكافحة في التقليل من ظاهرة الهجرة غير الشرعية ؟

وهذا التساؤل يطرح تساؤلات فرعية :

ما هو مفهوم الهجرة غير الشرعية؟

ما هي الأسباب والعوامل التي تؤدي إليها؟

فيما تتمثل آليات المكافحة و ما هي نجاعتها في مواجهة الهجرة غير الشرعية؟

ومن أجل الإجابة على هذه التساؤلات اعتمدنا الخطة التالية ، حيث تم تقسيم البحث إلى فصلين تناولنا في الفصل الأول الإطار المفاهيمي والقانوني للهجرة غير الشرعية وذلك من خلال تحديد مفهوم الهجرة عموما والهجرة غير الشرعية بصفة خاصة وكذلك التطور التاريخي لهذه الظاهرة، وتوضيح الخط المفاهيمي مع بعض المصطلحات، بالإضافة إلى التطرق إلى الأسباب والانعكاسات التي تترتب عنها .

أما في الفصل الثاني فتناولنا آليات المكافحة للهجرة الشرعية ، سواء على المستوى الوطني وذلك بالتركيز على قانون العقوبات الجزائري ، أو على المستوى الدولي من خلال الاتفاقيات والمنظمات الدولية.

يعتبر موضوع الهجرة غير الشرعية من المواضيع الخصبة التي لم تتل القدر الكافي من الدراسة إلا حديثا وبصفة سطحية ، ويرجع هذا غالبا إلى حداثة الظاهرة التي لم تظهر على الساحة الدولية إلا في الآونة الأخيرة ، وهذه الميزة تعطيه الكثير من الأهمية والقيمة العلمية .

توجد مجموعة من الأسباب الذاتية لاختياري هذا الموضوع وأولها لتفانم هذه الظاهرة والإحاطة بمختلف الجوانب لهذا الموضوع الذي أصبح حلما يراود كل الشباب ، رغم ما يكتنف هذه المغامرة من مخاطر ، بالإضافة إلى رؤيتي لضحايا هذه الظاهرة ومعاناة عائلاتهم الذين يجدون أنفسهم دون أدنى فكرة عن حالة أبيهم أو أخيهيم ، وفي حالات أخرى عند موت المهاجرين و إعادة جثثهم إلى عائلاتهم يكون مظهر رهيب من المعاناة.

ومن الدراسات التي تناولت موضوع الهجرة غير الشرعية في الجزائر دراسة للباحث في جامعة الجزائر محمد معمر ( 1889 ) بعنوان " أسباب ودوافع الإقبال على الهجرة غير الشرعية" ، وقد ركزت الدراسة على أسباب ودوافع الإقبال على الهجرة غير الشرعية آخذة بعين الاعتبار جميع العوامل التي لها صلة بالموضوع في مدينة الغزوات بالجزائر التي تشهد إقبالا متزايدا على الهجرة التي أصبحت مهنة محترفة لدى شبابها .وقد خلصت الدراسة إلى أن سن المهاجرين غير الشرعيين ومستواهم التعليمي وترتيبهم بين الأخوة داخل الأسرة ووضعيتهم اتجاه الخدمة الوطنية كلها عوامل تؤثر في تصوراتهم للإقبال على الهجرة غير الشرعية، وذلك انطلاقاً من عوامل الدفع المتمثلة في انعدام فرص التشغيل وتفشي البيروقراطية والعراقيل الإدارية إضافة إلى تدني مستوى المعيشة.

وكذا دراسة لباحثين نادية و فتحية ليتيم ( السياسة الدولية \* يناير 2011 ) تحت عنوان " البعد الأمني في مكافحة الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا " حيث أثارت الدراسة التساؤل حول ماذا إذا كانت المقاربة الأمنية التي انتهجها الاتحاد الأوروبي تعد الحل الأنجع لهذه المعضلة أم لا من خلال التركيز على مدى فعالية و نجاعة الحلول التي كرسها الاتحاد الأوروبي الأمنية للحد من الهجرة غير الشرعية من دول الشمال الإفريقي.

وتختلف هذه الدراسات مع الدراسة التي قمنا بها من خلال أننا لم نكتفي فقط بدراسة آليات الاتحاد الأوروبي ، بل قمنا بدراسة شاملة حول الهجرة غير الشرعية من خلال تحديد مفهومها وعواملها وانعكاساتها ، وكذلك درسنا الآليات التشريعية الوطنية من خلال أخذ قانون العقوبات الجزائري كمثال.

ولا يخفى علينا أن لكل بحث ولكل دراسة صعوبات ومن أهم الصعوبات التي واجهتنا هي  
التنقل للحصول على المراجع لانجاز هذه

تحاول الدراسة الإجابة على التساؤلات السابقة من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي  
والذي يتضمن وصف وتسجيل و تفسير الظروف المختلفة التي تحيط بالظاهرة موضع الدراسة.

# الفصل الأول

## الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والقانوني للهجرة غير الشرعية.

تطرح ظاهرة الهجرة العديد من الإشكاليات، المتعلقة بالتنمية والأمن، فقد كانت القارة الأوروبية في حاجة إلى اليد العاملة بعد الحرب العالمية الثانية لبناء ما دمرته سنوات الحرب الطويلة، وهو ما جعل الدول الأوروبية على تشجيع الهجرة الوافدة إليها.

إلا أن سياسة التشجيع على الهجرة هذه سرعان ما ألفت بظلالها على الدول الأوروبية مما أدى بها إلى انتهاج سياسة غلق الحدود في وجه المهاجرين، وبالتالي القضاء على آمال الكثيرين في الحصول على حياة أفضل، وفي هذا السياق كتبت اللجنة الديموغرافية الأوروبية التابعة لمجلس أوروبا سنة 1982 في تقريرها حول الهجرة " أنه خلال السنوات الأخيرة كان هناك تزيادا كبيرا في تدفق الأجانب لم يكن متوقع "

والشاهد أن الأفق لا يبين ملامحا لنهاية هذه الظاهرة التي تتداعى نتائجها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، وذلك نتيجة لاستمرار اطراد عواملها واتساع الفجوة بين الغني والفقير، أو بين من يملك ومن لا يملك، مما يؤدي إلى تزايد ظهور النزوح البشري غير المشروع من الدولة الفقيرة إلى الدول الغنية ومن الدول المضطربة إلى الدول الآمنة، سعيا لنيل فرص عيش أفضلا بعيدا عن ظروف اقتصادية قاسية أو نظم سياسية متدهورة.

ومن أجل بيان حقيقة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتطورها فقد تناولنا في هذا الفصل التأصيل المفاهيمي والقانوني للهجرة غير الشرعية (المبحث الأول)، وطرق وأشكال الهجرة غير الشرعية (المبحث الثاني).

## المبحث الأول: ماهية الهجرة غير الشرعية.

أصبح موضوع الهجرة غير الشرعية في الأعوام القليلة الماضية من الأمور و المسائل الرئيسية التي تدعو للقلق في عدد كبير من الدول ، وذلك نتيجة لتفاقم أثارها وتسارع وتيرتها بشكل كبير ، مما جعلها في صدارة الاهتمامات القطرية والدولية ، وذلك لما تتطوي عليه من نتائج ، ولتبيين تفاصيل أكثر عن الهجرة غير الشرعية سنتطرق إلى مفهوم الهجرة غير الشرعية (المطلب الأول) ، وأسباب وانعكاسات الهجرة غير الشرعية (المطلب الثاني).

## المطلب الأول : مفهوم الهجرة غير الشرعية .

يرتبط مصطلح الهجرة غير الشرعية كثيرا بفكرة الحدود بين الدول من جهة ، وبالمنظومة القانونية التي تتبناها الدول ، حيث تعتبر الهجرة غير الشرعية من الجرائم المستحدثة فأثارها تمس عدة دول ، مما جعل منها موضوعا من مواضيع تعاملاتها هو أن حدة الظاهرة تتزايد بشكل متسارع في زمن تملؤه العولمة مما سمح بظهور تسميات مختلفة لهذه الظاهرة تتداخل مع أنواع أخرى من الحركات السكانية ، وهذا يستوجب علينا التطرق والخوض في مفهوم هذه الظاهرة (الفرع الأول) ، وكذلك تبين المراحل التي مرت بها هذه الظاهرة (الفرع الثاني) ، لنخلص بتمييزها عما يشابهها من مصطلحات (الفرع الثالث).

## الفرع الأول : تعريف الهجرة غير الشرعية .

## أولا : التعريف اللغوي .

إن الهجرة لغة : اسم من فعل هجر - يهجر وهجرانا ، ونقول هجر المكان أي تركه ، والهجرة هي الخروج من أرض إلى أخرى ، ومفارقة البلد إلى غيره.<sup>1</sup>

والهجرة بصفة عامة تعني الاغتراب أو الخروج من أرض إلى أخرى أو الانتقال من أرض إلى أخرى ، سعيا وراء الرزق ، أو العلاج أو العلم أو أي منفعة أخرى . كما تعني الهجرة بصفة عامة الانتقال للعيش من مكان إلى آخر مع نية البقاء في المكان لوقت طويل .

<sup>1</sup> - الفيروز أبادي محمد الدين ، محمد بن يعقوب ، القاموس المحيط ، دار الفكر ، بيروت ، ج2 ، دون سنة النشر ، ص 157 .

أما في اللغة الفرنسية فتتقسم الهجرة إلى لفظين :

- اللفظ الأول : "Immigré" وهو الشخص الذي يدخل إلى إقليم الدولة المستقبلة مهاجرا أو وافدا وينطبق نفس المعنى على اللفظين "Migrent/Immigrent".
- اللفظ الثاني : "Emigré" وهو الشخص الذي يغادر إقليم بلده مهاجرا إلى بلد آخر.

وفيما يتعلق بمصطلح الهجرة غير الشرعية فهو مركب من لفظين " الهجرة " و لفظ "غير الشرعية " والذي يدل في معناه مخالفة القوانين والتشريعات المعمول بها في تنظيم دخول الأجانب إلى الإقليم السيادي لدولة ما ، وبالتالي فالهجرة غير الشرعية هي كل حركة للفرد أو الجماعة العابرة للحدود خارج ما يسمح به القانون والتي ظهرت مع بداية القرن العشرين، وعرفت أوج ازدهارها بعد إقرار سياسة غلق الحدود في أوروبا خلال سبعينيات القرن الماضي.<sup>1</sup>

ويترادف هذا مع عدة تسميات منها " الهجرة غير القانونية و الهجرة السرية " ومصطلح " الحرق " الذي يعني في مدلوله حرق كل الروابط و الأواصر التي تربط الفرد بجذوره و هويته ، و كذا حرق كل القوانين والحدود من أجل الوصول إلى الوجهة التي يريدها .

### ثانيا : التعريف الاصطلاحي.

من الصعب إيجاد مفهوم دولي دقيق للهجرة، وترجع هذه الصعوبة في الأساس إلى تعدد المفاهيم المتقدمة من طرف الدول لاختلاف الأغراض و الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها.<sup>2</sup> وبشكل عام ينظر إلى الهجرة غير الشرعية على أنها انتقال البشر من مكان إلى آخر سواء كان في شكل فردي أو جماعي لأسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو أمنية . ويمكن التفريق بين الهجرة الشرعية وغير الشرعية على أساس أن الأولى تنظمها قوانين وتحكمها تأشيرات دخول و بطاقات إقامة تمنحها السلطات المختصة بالهجرة والجوازات ، بينما الهجرة غير الشرعية تتم بشكل غير قانوني دون حصول المهاجرين على تأشيرات دخول أو بطاقة إقامة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> -Vaisse Mourice . Dictionnaire des relations internationales au 20 eme siècles . édition armand colin . Paris . 2000 . p 173.

<sup>2</sup> - زوزو عبد الحميد .دور المهاجرين الجزائريين في الحركة الوطنية بين الحربين 1919 - 1939. الشركة الجزائرية للنشر والتوزيع .الجزائر. د ط . 1984. ص 11 .

<sup>3</sup> - علي الحوات وآخرون . مجلة الدراسات . طرابلس . المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر . العدد 28 . 2007 . ص2 .

الهجرة غير الشرعية هي سلسلة من الظواهر المختلفة وتشمل الأشخاص الذين يدخلون أو يظلون في دولة ليسوا من مواطنيها على خلاف ما تقتضيه القوانين الداخلية لتلك الدولة ، وتشمل المهاجرين الذين يدخلون أو يظلون في دولة دون تصريح وضحايا التجارة غير الشرعية و الاتجار بالبشر وطالبي اللجوء المرفوض طلبهم والذين لا يمثلون لأمر الإبعاد والأشخاص الذين يتحايلون على ضوابط الهجرة بزواج تم الاتفاق عليه.<sup>1</sup>

وقد عرف الأستاذ "كارليز لويس" Garlis Luis المهاجر على أنه: " كل من يغادر بلده للإقامة في دولة أجنبية إقامة دائمة أو لمدة طويلة لقضاء حاجات يراها ضرورية."<sup>2</sup>

أما الاتفاقية الدولية حول حماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم التي أقرتها الجمعية العامة في 18 ديسمبر 1990 فتعرف العمال المهاجرين في المادة 2 من القسم الأول فقرة "أ" بأنهم: "الأشخاص الذين يعملون أو سيعملون أو قد عملوا في نشاط مأجور في دولة غير دولتهم." وتضيف المادة "5" الفقرة "ب" والتي تنطوي على تعريف خاص بالمهاجر غير القانوني ، حيث تنص على أنه: "يعتبر بدون وثائق وفي وضعية غير قانونية كل من لا يشمل الشروط المنصوص عليها في الفقرة "أ" من هذه المادة."<sup>3</sup>

أما المفوضية الأوروبية فتعتبر الهجرة غير الشرعية هي كل دخول عن طريق البر أو البحر أو الجو إلى إقليم دولة عضو بطريقة غير قانونية بواسطة وثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة ، أو من خلال الدخول إلى منطقة الاتحاد الأوروبي بطريقة قانونية من خلال موافقة السلطات بالحصول على التأشيرة ومن ثم البقاء بعد انقضاء الفترة المحددة ، أو تغيير غرض الزيارة فيبقون دون موافقة السلطات ، و أخيرا هناك طالبو اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على الموافقة على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد .

وتعرف الهجرة في علم الاجتماع بأنها تغيير الحرفة أو الطبقة الاجتماعية وغيرها. ومن ثمة أعطى هذا التعريف بعدا اجتماعيا للهجرة، إذ ركز على التغيير الاجتماعي الذي يطال الفرد أو الطبقة، فقد ينتقل الفرد من طبقة فقيرة إلى طبقة أكثر ثراء أو في ظروف اجتماعية معينة. و من ثم

<sup>1</sup> - الهجرة في عالم مترابط . اتجاهات جديدة للعمل . تقرير اللجنة العالمية للهجرة الدولية . أكتوبر 2005 . ص 35 .

<sup>2</sup> - نقلا عن : قزو محمد اكلي . الوضع القانوني للمهاجرين الجزائريين بفرنسا . رسالة ماجستير . كلية الحقوق . جامعة تيزي وزو . الجزائر . 1986 . ص ص 21-22 .

<sup>3</sup> - [www.2ohchr.org/french/law/cmhw.htm](http://www.2ohchr.org/french/law/cmhw.htm).

يلاحظ أن هذا التعريف جعل من مفهوم الطبقة مفهوما مركزيا كما أنه جعل الانتقال من طبقة لأخرى داخل المجتمع هي الحالة المعبرة عن الهجرة في علم الاجتماع.

أما التعريف الإحصائي للهجرة فيعتبر أن كل حركة من خلال الحدود الدولية ماعدا الحركات السياحية تدخل ضمن إحصائيات الهجرة، فإذا كانت هذه الحركة لمدة سنة فأكثر تحسب هجرة دائمة، وإن كانت أقل من سنة تعتبر مؤقتة.<sup>1</sup>

ومن خلال استعراض هذه التعريفات يتضح أن ثمة معيارين هامين في تحديد مفهوم الهجرة هما:

1 - المعيار المكاني : إن الهجرة تشير إلى تغير موطن الإقامة أي الانتقال الدائم من بلد ، أو موطن إقامة إلى بلد أو موطن إقامة آخر ويعني ذلك أن الحركة داخل ذات البلد أو الموطن لا يعتبر هجرة ، فانتقال البدو الرحل من مواضع إقامتهم إلى مواضع أخرى في باطن الصحراء لا يعتبر هجرة مهما كانت المسافة التي تفصل بين الموضعين.

2- المعيار الزماني : وهو ما يتعلق بمدة الهجرة ، وهذا معيار هام في التمييز بين للهجرة باعتبارها نقلة دائمة من أنواع الحراك المكاني الأخرى ، ذلك أن ثمة انتقالا من مكان إلى آخر ولكنه يفترق إلى البعد الزماني الذي يجعل منه هجرة ، فانتقال احدهم إلى مكان آخر من أجل الزيارة لبضعة أيام يفترق استهداف الإقامة الدائمة.

وبالرغم من أهمية هذين المعيارين في تحديد مفهوم الهجرة إلا أن الاعتماد عليهما والاكتفاء بهما في تحديد مفهوم الهجرة لوحدهما يؤدي إلى الخلط في فهم مضمون هذا المفهوم ، حيث لا بد من إضافة شروط أخرى مثل الموقف الشخصي للمنتقل ، فالمستهدف للسياحة أو التعليم ، أو القائم بأعمال تجارية ليس مهاجرا.<sup>2</sup>

فالهجرة ليست مجرد نقلة جسدية من مكان إلى آخر ، وإنما هي أيضا موقف عقلي واتجاه ذهني وتوجه نفسي من الشخص ذاته ، وقد أوصت الأمم المتحدة حكومات الدول بجمع وتبويب

<sup>1</sup> - علي عبد الرزاق جلبي . علم اجتماع السكان . دار المعرفة الجامعية . الاسكندرية . ط4 . 2005 . ص 207 .

<sup>2</sup> - محمد حسين صادق حسن . الهجرة الخارجية وأثارها على البناء الطبقي . دراسة ميدانية على قرتي خزام والعيابشا بمحافظة قنا . رسالة ماجستير . قسم علم الاجتماع . كلية الآداب جامعة جنوب الوادي . 1998 . ص ص 6-7 .

البيانات والمعلومات عن جميع القادمين إليها والراجلين عنها ، كما أوصت كذلك بتقسيمها إلى فئات التالية :

- مهاجر دائم: وهو من لم يحصل على تصريح إقامة ولكنه ينوي البقاء في الدولة مدة تزيد عن سنة، أي هو من حصل على وضع قانوني يخوله الإقامة في الدولة.
- مهاجر مؤقت : وهو من لم يحصل على تصريح إقامة وينوي ممارسة مهنة داخلها ويحصل على دخل مستمد من داخل هذه الدولة وذلك لمدة سنة أو أقل .
- مقيم عائد: وطنيا كان أو أجنبيا بعد بقاءه في الخارج مدة لا تزيد عن سنة.
- زائر : وهو من لم يحصل على تصريح إقامة ولكنه ينوي البقاء لمدة سنة أو أقل دون ممارسة لأية مهنة ودخله مستمد من داخل الدولة وكذلك من يعولهم <sup>1</sup>.

كما نجد من يعرف ظاهرة الهجرة لتوضيح أحد دوافعها من حيث الرغبة الاختيارية أو الظروف القهرية كالحروب والكوارث للتمييز في الهجرة بين التحركات التي تحدث قسرا ،وتلك التي تحدث طوعية وتعرف بالهجرة الاختيارية أو الطوعية <sup>2</sup>.

### الفرع الثاني: التطور التاريخي لظاهرة الهجرة غير الشرعية.

لقد كانت أوروبا – ولازالت – محورا لتحركات السكانية خاصة وأن حضارتها تضرب في عمق التاريخ ، ونظرا لموقعها الجغرافي الذي يتوسط العالم مما يجعلها معبرا دائما لسيول المهاجرين باختلاف أنواعهم .كما أن هناك جملة من العوامل خاصة الاقتصادية منها جعلتها من أهم مناطق الهجرة الوافدة.

وقد مرت الهجرة نحو أوروبا بثلاثة مراحل أساسية كانت الثانية نتاج الأولى والثالثة نتاج الثانية ، وتتمثل هذه المراحل في مرحلة تشجيع الهجرة والتي لم تدم طويلا باعتبار التدفق الهائل الذي ميزها ، ثم ونتيجة لهذه الوضعية جاءت مرحلة وقفها وتشجيع عودة المهاجرين إلى أوطانهم ، وأخيرا مرحلة بروز الهجرة غير الشرعية أو غير القانونية.

<sup>1</sup> – أنور عطية العدل . السكان والتنمية . دار المعرفة الجامعية . الاسكندرية . 1987 . ط. ص ص 241-242 .

<sup>2</sup> – محمد حسين صادق حسن . مرجع سابق . ص 7.

## أولا الأول : مرحلة تشجيع الهجرة الشرعية.

تميزت الهجرة في القرون الوسطى بسهولة الدخول إلى اي بلد عند الخروج من الوطن الأصلي ، ويقول فولتير في المنجد الفلسفي الصادر في 1764 : " كان يمنع خروج أي مواطن من بلده الذي ولد فيه ... وهو خوف من أن يهجره الجميع ، ولذلك وجب تشجيع بقاء المواطنين وكذا تشجيع دخول المهاجرين " ، فالحركات السكانية آنذاك لم تكن كبيرة لأن المواطن كان بمثابة ثروة للدول من الجانب العسكري والاقتصادي وما كان موجود من الهجرة كان نتيجة الصراعات العقائدية في شكل إقصاء وتهجير مثلما حدث مع اليهود و البروتستانت والكاثوليك نحو العالم الجديد بحثا عن الثروة.<sup>1</sup>

وفيما يتصل بمنطقة شمال إفريقيا خاصة دول المغرب العربي الثلاث الجزائر - تونس - المغرب فإن هجرتها إلى القارة الأوروبية تعود إلى فترة الاستعمار الفرنسي لشمال إفريقيا ، وكانت أكبر موجات الهجرة في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى ن حيث أصبحت هناك حالة إلحاح أكبر لتشجيع المهاجرين واستقدامهم لخدمة الحرب أولا ثم لإعادة إعمار ما دمر خلال الحرب بعد نهايتها.<sup>2</sup> ففي هذه المرحلة كانت الدول الأوروبية بحاجة إلى اليد المزيد من اليد العاملة من دول الجنوب، حيث كانت متحكمة في نسبة تدفق المهاجرين، حيث أصبحت العديد من الدول الأوروبية بلدان مستقبلة للمهاجرين بعدما كانت دول مصدرة للهجرة.

وتميزت هذه الفترة أيضا ، أن المهاجر الجنوبي فهم قواعد اللعبة في دول الشمال حيث بدأ يتلو خطابات تتضمن المطالبة بحقوقه داخل المجتمع المستقبل ، وبالتالي فغن تلك المقدمات كانت مساعدة للمهاجرين حتى يتمددوا و بشكل كبير إلى أوروبا.<sup>3</sup>

## ثانيا: مرحلة وقف الهجرة:

<sup>1</sup> - رشيد ساعد . واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني . مذكرة ماجستير في العلوم السياسية . كلية الحقوق والعلوم السياسية . جامعة بسكرة . 2012 . ص 45 .

<sup>2</sup> - Henry Jean Robart . " Maghrébins en France hier et demain :de la mer patrie au marge de l'Europe". Paris. Revue Panoramique n° 55 . 4eme trimestre . 2001 . p 27 .

<sup>3</sup> - خليل حسين . العلاقات الدولية النظرية والواقع والأشخاص والقضايا . منشورات الحلبي الحقوقية . لبنان . دط . 2011 . ص 951 .

إن الحركة الهائلة التي سببتها الحرب العالمية الثانية في السكان تمخضت عنها أشكال جديدة للهجرة ، من لاجئين ونازحين ومرحلين وعمال أجانب وجنود مستقدمين من المستعمرات وكذلك الأشخاص المنفيين و أشكال أخرى عديدة ، ومع ظهور ظاهرة الانفجار السكاني في دول العالم الثالث كنتيجة للسياسة الديموغرافية المتبعة وتعدد الأسباب الأخرى و السياسة الدافعة للهجرة بدأت تتحدد معالم خريطة تحرك المهاجرين ، من الشرق إلى الغرب ومن الجنوب إلى الشمال .

وبعد الأزمة البترولية التي عرفها العالم في السبعينيات أصبح ينظر إلى الهجرة على أنها مشكلة ينبغي البحث عن حلول ناجعة لها .

حيث تميزت هذه المرحلة بظهور تناقضات من حيث مزاحمة المهاجرين الشرعيين لأبناء البلد الأصليين ، وقد تزامن هذا الفعل مع إغلاق مناجم الفحم في كل من فرنسا وبلجيكا التي كانت تستوعب اكبر عدد من المهاجرين الشرعيين<sup>1</sup>.

وفي مقابل ذلك تزايدت رغبة أبناء الجنوب في الهجرة نحو دول الشمال ، مما أدى إلى انتهاج سياسة غلق الحدود أمام كل أنواع الهجرة الوافدة حتى اللاجئين .، ولم تقتصر هذه السياسة على الدول المستقبلية بل وصلت عدواها حتى إلى بعض الدول المصدرة للمهاجرين التي لم تقف موقف المتفرج إزاء تصاعد الحركة العنصرية في الدول المستقبلية ، فقانت هي كذلك بمراجعة سياستها الخاصة بالهجرة كرد فعل عن الخروقات المتكررة من بعض الدول وتقصيرها في حماية الأجانب.

بالإضافة إلى دخول اتفاقية "شنغن" الموقعة بين فرنسا و ألمانيا ولوكسمبورغ وهولندا حيز التنفيذ ، تم السماح بموجبها بحرية تنقل الأشخاص المنتمين إلى الدول الأوروبية .

لكن مع دخول كل من اسبانيا و البرتغال إلى هذا الفضاء أخذت قضية الهجرة أبعاد أخرى لم تكن متوقعة لاسيما بعد لجوء السلطات الاسبانية إلى فرض مزيد من الإجراءات الاحترازية أمام أي عملية جديدة ، وذلك في محاولة منها لمنح مواطنيها مزيدا من الاندماج في الاتحاد الأوروبي.<sup>2</sup>

### ثالثا: مرحلة الهجرة غير الشرعية.

<sup>1</sup> - طارق عبد الحميد الشهاوي . الهجرة غير الشرعية رؤيا مستقبلية . دار الفكر الجامعي . الاسكندرية . دط . 2009 . ص 39

<sup>2</sup> - محمد محمود السيد . الهجرة غير الشرعية . الحوار المتمدن . العدد 4/22354 . 2015 . 15:30 .

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.aspx?id=284448>.

تزامنت حركة غلق الحدود مع بعث سياسة محاربة الهجرة ولكن في قالب ثنائي إلى غاية منتصف الثمانينات ، حيث تفتنت أوروبا إلى ضرورة إدخالها في أولوياتها السياسية فجسدت هذه الفكرة باتفاقية شنغن، وعلى أرها تم غلق الحدود و فرض الرقابة اللازمة من أجل منع تدفق المهاجرين، وموازة مع ذلك قامت بالتركيز على عملية إدماج المهاجرين القدماء في المجتمع الأوروبي وتسوية وضعية الأشخاص الموجودين بصفة غير قانونية لكي يطوى ملف الهجرة نهائيا .

إلا أن هذه السياسة كان أثرها عكسي وأدت إلى تشجيع الهجرة السرية في ظل الدور الذي يلعبه المهاجرون القدامى المتواجدين في أوروبا في تدعيمها وتشجيع طريقة الدخول غير القانوني مادامت الطرق الشرعية مستحيلة أو بإجراءات جد معقدة ، وحتى بالنسبة لطلبات اللجوء السياسي .

وكرر فعل تجاه هذه السياسة ظهر ما يعرف بالهجرة غير الشرعية عن طرق الالتحاق بالديار الأوروبية بدون وجه قانوني ، وبالرغم من أن قضية الهجرة غير الشرعية أصبحت اليوم قضية تهم كافة الدول المطلة على حوض البحر المتوسط ، فالمغرب وإسبانيا يمثلان البلدين المعنيين أكثر بهذه الظاهرة ، لاسيما أن المغاربة يشكلون النسبة الأكثر من المهاجرين غير الشرعيين <sup>1</sup>.

### الفرع الثالث: تمييز الهجرة غير الشرعية عن بعض المفاهيم المشابهة.

سنتناول هذا الفرع من خلال تمييز الهجرة غير الشرعية عن اللجوء (أولا) ، كذلك تمييزها عن الاتجار بالبشر (ثانيا) ، وأخيرا تمييزها عن تهريب البشر (ثالثا).

#### أولا: الهجرة غير الشرعية واللجوء.

تناولت المنظمة الدولية للاجئين أن اللجوء " من أعراض أمراض العصر " ، حيث أرجعت أسبابه الرئيسية إلى انتهاك حقوق الإنسان و اضطهاد الأقليات بالإضافة إلى الصراعات الدولية. وقد عرفت المادة الأولى (01) من الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين التي عقدت بجنيف سنة 1951، اللاجئ: " أنه كل شخص يوجد خارج بلد جنسيته أو بلد إقامته وعنده خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد " .

<sup>1</sup> - قسم البحوث والدراسات . محطات في تاريخ الهجرة غير الشرعية . 2015/04/27 . 11:20 . عن الموقع : <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/b412abf3-787d-45e2-653a-962706-9dbar>.

ويعرفه "refuchie": بأنه شخص ابتعد عن وطنه القديم لأنه يخشى الاضطهاد لأسباب تتعلق بالدين أو الجنسية أو الرأي السياسي أو الانتماء إلى فئة اجتماعية خاصة ، ولا يستطيع ولا يريد أن يضع نفسه تحت حماية بلده الأصلي<sup>1</sup>.

أما اللجوء فهو: " حماية قانونية تمنحها دولة في مواجهة أعمال دولة أخرى ، وإن ذلك يتم داخل أماكن معينة ، إما إقليم الدولة وإما بمكان آخر تابع لها في الخارج ، ولا تمنح هذه الحماية إلا للأجنبي الذي تتوفر فيه صفات تميزه عن باقي الأجانب بحيث ينطبق عليه وصف لاجئ طبقاً للقانون الدولي<sup>2</sup>.

و بذلك فالفرق بين اللجوء والهجرة غير الشرعية يكمن في الوضع القانوني للاجئ بخلاف المهاجر غير الشرعي، الذي يكون وضعه غير قانوني، وفي هذا السياق فإن المهاجر غير الشرعي يحاول طلب اللجوء لتسوية وضعيته في دولة المقصد.

كما يتجلى الفرق بينهما في الدافع، فالأساس في الهجرة السرية يعود إلى الدافع الاقتصادي على عكس اللجوء الذي يكون سببه الخوف من الحالات سالفة الذكر<sup>3</sup>.

### البند الثاني: الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر.

وفقاً للمادة 03 من البروتوكول المتعلق بالاتجار بالبشر أن الاتجار هو: " تجنيد أشخاص أو نقلهم ، أو غير ذلك من أشكال القسر و الاختطاف، الاغتيال و الخداع ، أو إساءة استعمال السلطة أو إساءة استغلال حالة استضعاف أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية لنيل موافقة شخص له السيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال الذي يشمل الخدمة قسراً أو الاسترقاق ، الممارسات الشبيهة بالرق أو نزع الأعضاء<sup>4</sup>.

1 - فيصل شنطاوي . حقوق الانسان والقانون الدولي الانساني . دار و مكتبة الحامد للنشر والتوزيع . عمان . دط . 1999 . ص 243 .

2 - عبد العزيز بن محمد . عبد الله السفوي . حقوق اللاجئين بين الشريعة والقانون . رسالة ماجستير . كلية الدراسات العليا . جامعة نايف العربية للعلوم الامنية . الرياض . 2007 . ص 11 .

3 - رشيد ساعد .. مرجع سابق . ص 16 .

4 - محمد يحي مطر . الجهود الدولية في مكافحة الاتجار بالبشر . ج 1 . جامعة نايف العربية للعلوم الامنية . الرياض . دط . 2010 . ص 7 .

ومما لا شك فيه انه توجد علاقة وطيدة بين الهجرة غير الشرعية و الاتجار بالبشر ، فأغلب المهاجرين غير الشرعيين يلجئون إلى السفن التي تتم بها عملية الاتجار بالبشر.<sup>1</sup>

فالهجرة غير الشرعية والتجار بالبشر كلاهما جرم يشتمل على نقل أفراد من البشر كسبا للربح أو لتحقيق منفعة مادية.<sup>2</sup> وتتم عملية الاتجار بالبشر بثلاثة مراحل أولها يتمثل في اصطيد الضحية عن طريق الخطف أو الإكراه أو الإغراء ، ومن ثم يتم نقل الضحية بالإكراه تحت التهديد من خلال تقييد حرية الحركة للضحايا وخاصة النساء باحتجاز وثائق السفر وأخيرا الوصول إلى الوجهة النهائية ، تجبر الضحية على العيش كحياة العبيد وغالبا ما تجبر النساء والأطفال على الدعارة والانضمام إلى مجموعات منظمة من المتسولين أو المجرمين.<sup>3</sup>

وعليه يكمن الاختلاف بينهما و وفقا لما جاءت به المادة 03 من اتفاقية الأمم المتحدة ضد الجريمة المنظمة التي حددت فارقا أساسيا بينهما يتمثل في عنصر الإكراه ، حيث أن الهجرة غير الشرعية دائما ما تكون طوعية أي برغبة الفرد ، باختلاف الاتجار بالبشر الذي تكون فيه إرادة الشخص المتاجر به منعدمة ( عنصر الإكراه ).<sup>4</sup>

كذلك فيما يتعلق بمصدر الربح، ففي الاتجار بالبشر يتأتى الربح من عوائد استغلال الضحايا في البغاء أو السخرة أو نقل الأعضاء أما في حالة الهجرة غير الشرعية فالأجرة التي يدفعها المهاجر هي التي تكون مصدر الربح. و بذلك ففي الاتجار بالبشر تبقى هناك علاقة مستمرة بين المتاجر بالبشر والمتاجر به حتى بعد عبور الحدود، على النقيض تماما في حالة المهاجر غير الشرعي فلا تبقى أي علاقة بينه وبين من قام بتهريبه بعد وصوله إلى دولة المقصد.

### ثالثا: الهجرة غير الشرعية و تهريب المهاجرين.

1 - عبد الله بن مسعود السراني . العلاقة بين الهجرة غير الشرعية و جريمة تهريب البشر و الاتجار بهم . جامعة نايف العربية للعلوم الامنية . الرياض . 2010 . ص ص 114-115 .

2 - أحمد أبو الوفا . الاتجار بالأشخاص . ندوة إقليمية عن الجريمة المنظمة عبر الوطنية برعاية ارنامج الأمم المتحدة الإنمائي . القاهرة يومي 28-29 مارس 2007 . ص 5 .

3 - أمير فرج يوسف . مكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية طبقا للقواعد والمواثيق والبروتوكولات الدولية . المكتب العربي الحديث . الاسكندرية . دط . 2001 . ص 21 .

4 - أحمد شاد سلام . الاخطار الظاهرة و الكامنة على الامن الوطني للهجرة غير الشرعية . جامعة نايف العربية للعلوم الامنية . الرياض . دط . 2010 . ص 225 .

نشأت ظاهرة التهريب البشري بعد الحرب العالمية الثانية ، ومع تطور سيادة الدول على أراضيها ومعابرها البرية والبحرية نشطت حركة التهريب البشري في الدول الفقيرة ذات الأعداد السكانية المتزايدة و معدلات الفقر المرتفع .

ويقصد بتهريب المهاجرين تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة أخرى ليست موطناً له ، أو لا يعد من المقيمين الدائمين فيها ، من أجل الحصول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية.<sup>1</sup>

و للتهريب البشري أسلوب فردي وآخر مهني منظم، مقابل مبالغ مالية، أما النوع الثاني فيحدث عن طريق عصابات منظمة مقابل كسب مادي من خلال شبكات التهريب العالمية التي يعمل فيها من لهم خبرة في قوانين الهجرة.<sup>2</sup>

فهناك علاقة وطيدة بين الهجرة غير الشرعية وتهريب البشر ، فغالبية المهاجرين غير الشرعيين يلجئون إلى سفن التهريب لتنظيم وصولهم إلى الدول التي يرغبون في الانتقال إليها.

### المطلب الثاني: عوامل وانعكاسات الهجرة غير الشرعية.

أن الهجرة غير الشرعية لم تعد ظاهرة بسيطة بل تعاضمت مع تعاضم أثارها وتعددتها ، الأمر الذي يستدعي الكثير من التنسيق و التعاون من أجل ردعها و السيطرة عليها من خلال استئصال

1 - المادة 03 من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو . المكمل لاتفاقية الامم المتحدة المتعلقة بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية . 15 نوفمبر 2000 .

2 - عثمان الحسين محمد نور . ياسر عوض الكريم المبارك. الهجرة غير الشرعية والجريمة . جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية . الرياض . دط . 2008 . ص 18 .

الأسباب الدافعة إليها من أجل تفادي ما ينعكس عنها. وعليه فإن البحث عن أسباب الهجرة غير الشرعية ينال أهمية بالغة في الدراسة على أساس أن الوصول إلى أي حل بعيدا عنها سيظل حلا عقيما ولا يأتي بثماره.

وعليه سنتناول العوامل المؤدية للهجرة غير الشرعية (الفرع الأول)، والانعكاسات المترتبة عن الهجرة غير الشرعية (الفرع الثاني).

### الفرع الأول: العوامل المؤدية إلى الهجرة غير الشرعية.

تعتبر الهجرة غير الشرعية نتيجة لعدة عوامل وأسباب ، أسباب اقتصادية واجتماعية (أولا) ، أسباب سياسية وأمنية (ثانيا) ، أسباب جغرافية و ديموغرافية ( ثالثا).

#### أولا: الأسباب الاقتصادية والاجتماعية.

يثير البحث في العلاقة بين العوامل الاقتصادية و الظاهرة الإجرامية بصفة عامة مشاكل عديدة<sup>1</sup>، اذ يرى الماركسيون أن الجريمة ترجع إلى العامل الاقتصادي وحده ،و يقولون أن مطالب النظام الرأسمالي هي الدافع وراء كل نشاط إجرامي بسبب ما يسوده من نظام طبقي بغيض،وما يترتب عنه من تفاوت هائل في توزيع الثروات و الدخول لأفراد كل طبقة.<sup>2</sup>

إلا أن الرأي الأقرب للصواب هو الاعتراف بأن العوامل الاقتصادية تلعب دورا واضحا في ارتكاب الجريمة، إلى جانب بقية العوامل، ولكن ما مدى هذا الدور الذي تلعبه و ما نطاقه بالنسبة لجريمة الهجرة غير الشرعية؟

يلعب الاقتصاد دورا مؤثرا و مهما في الوقت الحاضر في مختلف دول العالم،حيث ترسم سياسات الدول و استراتيجياتها لتحقيق هدف رئيس، يتمثل في نجاحها بتحقيق التنمية الاقتصادية،التي يؤدي إلى تزايد موارد الدولة الحالية و تمكنها من خلق فرص العمل لمواطنيها و الوفاء بكافة احتياجاتهم المعيشية المختلفة، و بهذا يعتبر العامل الاقتصادي من أهم العوامل الدافعة

<sup>1</sup> - علي عبد القادر القهوجي و فتوح عاد الله الشاذلي . علم الاجرام وعلم العقاب. دار المطبوعات الجامعية . الاسكندرية . مصر . دط . 2003 . ص 112 .

<sup>2</sup> -اسحاق ابراهيم منصور. موجز في علم الاجرام و علم العقاب. ديوان المطبوعات الجامعية . بن عكنون. الجزائر . دط. 2006 . ص81 .

لمغادرة الإقليم الوطني بصفة غير شرعية، حيث أنها تأتي في مقدمة العوامل و يتضح ذلك من خلال التباين الكبير في المستوى الاقتصادي بين البلدان المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين، و التي تشهد غالبا افتقار إلى عمليات التنمية، و قلة فرص العمل و انخفاض مستوى المعيشة و الحاجة إلى الأيدي العاملة في الدول المستقبلية للمهاجرين.

و ترجع الفوارق الاقتصادية بين البلدان المتقدمة اقتصاديا و البلدان النامية لتدهور الأوضاع الاقتصادية في العديد من مناطق الجنوب و الجزائر من بينها بعد تعثر مشاريع التنمية و انتشار الفقر و البطالة.

و يفسر الدكتور أحمد و هذان هذه الحالة بقوله: "إن الهجرة غير الشرعية تعكس حالة من اليأس واللامن الناتج عن البطالة و الفقر و ارتفاع تكاليف المعيشة... فيحدث انفصال و انقطاع بين العاطل و المجتمع، و يؤدي إلى الإحساس بالضياع و فقدان الهوية والانتماء."<sup>1</sup>

أولا البطالة: يقصد بها بالمفهوم الاقتصادي التوقف عن العمل، أي أن يصبح الإنسان عاطلا عن العمل، و حسب توصيات منظمة العمل الدولية و إجماع الاقتصاديين و الخبراء فان العاطل عن العمل هو: "كل شخص قادر على العمل، و راغب فيه، و يبحث عنه، يقبله عند مستوى الأجر السائد و لكن دون جدوى."<sup>2</sup>

و تشير الإحصائيات انه يوجد في الدول العربية أعلى معدلات البطالة في العالم، فحسب تقرير مجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية الصادر عام 2014 قدرت نسبة البطالة في الدول العربية ما بين 20 و 25 بالمائة و تتزايد سنويا بمعدل 03 %.<sup>3</sup>

و تأتي البطالة في صدارة المشكلات الاقتصادية و التي تعاني منها الجزائر و التي تتفاقم عاما بعد عام، حيث بلغ معدل البطالة في الجزائر نسبة 09,29% سنة 2004، و تنبأ بعض المراقبين بان أزمة البطالة مرشحة إلى التصاعد بحدة في الجزائر نتيجة تراجع النمو الاقتصادي، بالإضافة

<sup>1</sup>- أحمد محدوب. الواقع المأزوح سياسيا و اقتصاديا يدفع الشباب للهروب. الهجرة غير الشرعية... الحلم الاليم. 2005/04/24 .

<sup>2</sup>- سعدي يحي و بوقرة رابح و قرين علي. الاثار الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية للبطالة في الون العربي، جامعة المسيلة.

الجزائر. ص 1. 3. بحث منشور بالموقع <http://www.chihab.net/modules.php?name=News&file=phint&sid=1251>

<sup>3</sup>- عبد الحق عباس. واقع مرفوض وراءهم و مستقبل مجهول امامهم... يأس الشباب في الجزائر يدفعهم للموت غرقا في عرض

المتوسط. الشهاب للاعلام 1427/03/08 هـ .

إلى قلة الاستثمار الداخلي و الخارجي و تراجع مناصب الشغل منذ سنة 1986 و تقلص الوظائف الدائمة.

و مما سبق يتضح أن البطالة تعد المحرك الأساس لتوجه العاطلين عن العمل إلى مغادرة الإقليم بصفة غير شرعية، بعد فشل معظمهم في إيجاد فرص العمل.

ثانيا الفقد: إن مفهوم الفقر يختلف باختلاف المجتمعات أو العصور، فمن يكون فقيرا في بلد قد لا ينظر إليه كذلك في بلد آخر، كما أن الفقر في الماضي ليس له نفس المفهوم في الوقت الحاضر قي المكان الواحد.<sup>1</sup>

و في ظل غياب إحصاءات تظهر مدى تأثير الفقر في ظاهرة مغادرة الإقليم الوطني بالطرق غير الشرعية، فإنه لا يمكن نفي دوره نظرا لما له من آثار شخصية و اجتماعية، تتعدى إلى تكوين الجسمي للفرد، كما يؤدي الفقر إلى الشعور بعدم الاستقرار و التوازن النفسي و يصاحبه عدم التكيف الاجتماعي متى تواجدت معه عوامل أخرى.

ثالثا انخفاض مستوى المعيشة: و ينتج عن ارتفاع الأسعار مقابل انخفاض الدخل، و كشف تقرير برنامج الأمم المتحدة تردي مستوى المعيشة، و تسجيل اختلالات اجتماعية على الرغم من التحسن المسجل في المداخل العامة للجزائر هذا التدهور في مستوى المعيشة و انخفاض القدرة الشرائية نتج عن انخفاض قيمة الدينار الجزائري و تحرير الأسعار، إضافة إلى رفع الدعم عن السلع الأساسية سنة 1992.<sup>2</sup>

### ثانيا: العوامل السياسية و الأمنية

<sup>1</sup>-علي عبد القادر القهوجي و فتوح عبد الله الشانلي. مرجع سابق. ص 118 .

-عبد الحق عباس. مرجع سابق. 14. <sup>2</sup>.

تعتبر الأسباب السياسية و الأمنية من بين أهم العوامل التي تؤدي إلى تسارع وتيرة الهجرة غير الشرعية، حيث أصبحت أعداد كبيرة من الشباب يخاطرون بحياتهم و يتركون ديارهم بحثاً عن أوضاع أفضل للعيش.

فالعوامل السياسية و بالرغم من أنها أكثر العوامل الدافعة للهجرة غير أنها لا ترتبط بالأوضاع التي تعيشها الدول المصدرة فقط بل تتجاوزها إلى سياسات الدولة المستقبلة التي أدت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى تشجيع الهجرة إليها.

و من الأسباب السياسية القصيرة التي تدفع إلى الهجرة، ضغط القوة و التهديد و الاستيلاء، أي أن التدخل العسكري الخارجي من أية دولة من الدول يؤدي إلى هجرة خارجية، إضافة إلى الضغط السياسي المحلي يؤدي كذلك إلى الهجرة.

ففي معظم الدول النامية حيث تنعدم الديمقراطية و تسود النظم الدكتاتورية و يساق الناس إلى السجون و المعتقلات دونما سبب أو محاكمة و كذلك كثرة الثورات الداخلية و الانقلابات العسكرية و الحروب المحلية تؤدي إلى الهجرة إلى الخارج.

فالهجرة غير الشرعية هي في الواقع تعبر عن السخط على الوضعية التي يعيشها الشباب في بلدانهم، فالدول المصدرة للمهاجرين تتسم في معظمها بالحرمان السياسي و النظم الفردية و فقدان حرية التعبير عن الرأي و الديمقراطية الشعبية و غياب مبادئ حقوق الإنسان و احترام الحريات العامة بحيث يزداد عدد الأشخاص المهاجرين بأي وسيلة غير شرعية للخلاص من الواقع القائم.

### الفرع الثالث: الأسباب الجغرافية و الديموغرافية.

إن للعوامل الجغرافية الطبيعية أو البيئية أثراً كبيراً في زيادة معدلات الهجرة إلى الخارج حيث أن البيئة القاسية من حيث الحرارة و الجفاف و الكوارث الطبيعية تشكل مناطق طرد للسكان.

و بذلك تلعب العوامل دورها الكبير في هجرة العديد من الأفراد إلى خارج أوطانهم هرباً من الأوضاع القاسية التي يعانون منها و هو ما أدى إلى زيادة وتيرة الهجرة غير الشرعية من بعض الدول الإفريقية التي تعاني من هذه المشاكل.

و من جانب آخر تعتبر العوامل الديموغرافية كذلك من العوامل المحفزة على هجرة السكان فارتفاع عدد السكان و انخفاض مستوى المعيشة و الظروف غير المستقرة، تؤدي إلى هجرة أعداد كبيرة جدا منها بطرق غير شرعية و شرعية إلى أوروبا.

و تشكل الفروق الديموغرافية فيما يتعلق بالخصوبة و الوفيات و التركيب العمري عاملا مهما في هجرة السكان، بحيث يمكن القول أن الهجرة تمثل تعويضا عن انخفاض معدل النمو السكاني في مجتمع الجذب كما أن ارتفاع الخصوبة في أقطار الدول المصدرة مقارنة بانخفاض معدل الخصوبة في أقطار الدول المستقبلة أي الجذب من أسباب الهجرة.

### الفرع الثاني : إنعكاسات الهجرة غير الشرعية .

إن النظرة المصاحبة للهجرة المصاحبة للهجرة بصفة عامة ، والهجرة غير المشروعة بصفة خاصة في بدايتها كانت نظرة إيجابية ، حيث كانت الهجرة مرغوبة من الطرفين (المصدر والمستقبل) باعتبار أن هناك استفادة للطرفين، ولكن مع مرور الوقت واختلاف الظروف من عقد لآخر ، بدأ يظهر لهذه الهجرة غير المشروعة سلبيات وأثار لها تداعياتها على الطرفين من عدة نواحي أهمها الناحية الاقتصادية(البند الأول) ، الناحية الاجتماعية (البند الثاني) ، الناحية الأمنية (البند الثالث)

#### أولاً: من الناحية الاقتصادية.

تحدث الهجرة - سواء مشروعة أو غير مشروعة- من الناحية الاقتصادية تأثيرات متنوعة بين الايجابية والسلبية لكل من الدول المصدرة للهجرة أو المستقبل لها.

#### 1: بالنسبة للدول المستقبل للهجرة:

هناك أثار ايجابية حيث أصبحت هذه الأيدي المهاجرة هي القوة المنتجة والمثمرة في اقتصاديات هذه الدول والتي بفضلها استطاعت أن تحقق قدرا من الاستغلال الاقتصادي للإمكانيات والموارد المتاحة لديها ، مما ترتب عليه تحقيق درجة كبيرة من التطور الاقتصادي وزيادة في الدخل القومي حقق بالضرورة ازدهارا ورفاهة لمجتمعها.

ومع ذلك فإن الأمر لا يخلو من آثار سلبية من الناحية الاقتصادية للدول المستقبلية متمثلة في تفاقم مشكلة البطالة في هذه الدول لعدم توافر فرص عمل لأبناء الوطن نفسه ، إما لتزايد أعداد المهاجرين ، وإما لتميزهم وتفوقهم في كثير من الأعمال والحرف وتمسكهم بالفرص التي تتاح لهم.<sup>1</sup>

على انه ينبغي أن نشير إلى أن الدول المستقبلية غالباً ما لا تعترف بالدور الإيجابي للمهاجرين ، كما لا تقدم لهم المعاملة والمزايا التي تقدمها لمواطنيها ، ولا تسعى إلى دمج هؤلاء المهاجرين في المجتمع الذي يعيشون فيه، والأخطر أنه في السنوات الأخيرة - ولا سيما بعد أحداث سبتمبر 2001 م- تحولت النظرة إلى هؤلاء المهاجرين بوصفهم خطراً على الأمن والاستقرار ومطالبتهم بالرحيل.

## 2 : بالنسبة للدول المصدرة للهجرة .

فإن إيجابيات هذه الظاهرة بالنسبة لها تتمثل في التحويلات المالية التي تتدفق عليها من مواطنيها المهاجرين والتي تسهم بالتالي في عملية التنمية الاقتصادية ، وتحسين مستويات المعيشة لباقي السكان.<sup>2</sup>

ومع ذلك فإن للهجرة آثاراً سلبية عديدة على الدول المصدرة ، يمكن إجمالها فيما يلي :

- أن ارتفاع أعداد المهاجرين يؤدي إلى حدوث ندرة في الكفاءات والتميزين في هذه المجالات و بالتالي حدوث خلل مهني في الكفاءة الإنتاجية لهذه البلاد.
- كما يؤدي هذا النقص في العمالة الماهرة إلى زيادة هائلة في معدلات الأجور للمتواجدين من هذه الفئات ، الأمر الذي يؤثر على هيكل الأجور والتكلفة الاقتصادية للسلع والمنتجات.
- تؤدي هذه الهجرة أيضاً إلى إحباط العمالة الوطنية التي لم تنجح في الهجرة ، وفقدان الحافز لديها على التقدم والتطوير بل وقد يصل الأمر إلى الشعور بعدم الولاء للمؤسسات الوطنية نتيجة للمقارنة بين ما يتقاضاه في وطنه وما يتقاضاه أقرانه في دول المهجر.

<sup>1</sup> - مكافحة الهجرة غير الشرعية. ندوة علمية بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض. صفر 1433 هـ . الأمن والحياة . عدد

<sup>2</sup> - مغاوري شلبي. الأبعاد الاقتصادية لهجرة العمالة . العدد 165 مجلة السياسة الدولية . يوليو 2006 م . ص 50 .

-التعود على الربح السريع الذي قد يتعارض مع متطلبات التنمية الحقيقية.

- إضعاف العملة الوطنية من خلال تهريب الثروات من البلد الأصلي بأثمان بخسة وبكميات كبيرة مما يضر بالاقتصاد الوطني.

أولا : من الناحية الاجتماعية.

يرصد المحللون الاجتماعيون عديدا من السلبيات الاجتماعية الناشئة عن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، سواء في البلاد المستقبلة للهجرة أو المصدرة لها .

1 : بالنسبة للدول المستقبلة للهجرة.

أ: ظاهرة الزواج من أجنبيات نتيجة بحث المهاجر غير الشرعي عن مبرر مشروع يضمن له وجوده الأمن داخل الدولة . وغالبا ما ينتج عن هذا الزواج أنجاب يتلوه طلاق ، ومن ثم تظهر مشكلة نسب الأطفال ومع من يعيش الطفل ثم ظهور جيل من الشباب غير الأسوياء .

-زيادة نسبة المهاجرين في بلد المهجر تثير بعض المشكلات المتمثلة في تكديس المسكن مما يولد ميلا للعنف والانحراف الأخلاقي والسلوك الإجرامي.

ب : ظهور الأقليات في أماكن معينة تجمعهم ثقافتهم الخاصة ، ويتجهون تدريجيا إلى محاولة إثبات ذاتهم بالضغط على المجتمع للاعتراف بهم ، بالطرق المشروعة وغير المشروعة التي قد تصل أحيانا إلى درجة العنف والتدمير .

-رواج استهلاك المخدرات والمتاجرة بها.

2 : بالنسبة للدول المصدرة للهجرة.

-تزايد نسبة الطلاق لغياب الزوج مدة طويلة عن منزل الزوجية.

-تأثر معدلات الخصوبة لدى الرجال المهاجرين نتيجة العمل في أعمال ضارة بالصحة وذات تأثير سلبي (المناجم والمحاجر وغيرها) ، في مقابل ذلك قد ترتفع معدلات الخصوبة بالنسبة للرجال الباقين في بلادهم وترتفع دخولهم لتوافر الموارد المالية.

-ظهور نسبة كبيرة من الأطفال والشباب المنحرفين أخلاقيا وسلوكيا.

ثالثا : من الناحية الأمنية.

1 : بالنسبة للدول المستقبلة للهجرة.

-تهديد الأمن العام ، والمتمثل في ظواهر العنف والتدمير من الأقليات ، والمظاهرات والاضطرابات المتكررة لتحسين شروط العمل.

-تسلل عناصر تنتمي إلى جماعات أو عصابات إرهابية تسعى إلى القيام بأعمال إرهابية تزعزع الأمن داخل البلاد.

-تزايد جريمة الاتجار بالبشر ، من خلال عصابات المافيا التي تستغل رغبة المهاجرين في الهجرة بالخداع والقمع القهر العقلي والجسدي.

ثانيا : بالنسبة للدول المصدرة.

-انتشار مكاتب التفسير الوهمية ، التي تمارس عمليات النصب والاستغلال لجمع مبالغ كبيرة من الضحايا المغرور بهم.

-ظاهرة السوق السوداء وجرائم النقد ، التي تؤثر على اقتصاد الدول المصدرة للهجرة غير المشروعة.

-ظهور جرائم التهريب وعمليات الاستيراد والتصدير مع التهرب من الضرائب والشيكات دون رصيد والغش التجاري ، وغسل الأموال وتزييف العملات والاتجار في المخدرات ، وكلها جرائم تعيق عملية التنمية في البلاد.<sup>1</sup>

-استغلال المهريين من طرف مصالح المخابرات للدول المجاورة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - حمدي شعبان . الهجرة غير المشروعة ( الضرورة والحاجة) . مركز الاعلام الامني. جمهورية مصر العربية.

<sup>2</sup> - للمزيد من المعلومات أنظر التقرير الدولي حول الارهاب والتهريب من خلال الرابط التالي : [www.magharebia.com/co](http://www.magharebia.com/co)

## المبحث الثاني: طرق وأشكال الهجرة غير الشرعية في الجزائر

رغم تعليق تدفقات الهجرة و الذي تقرر بواسطة الحكومة الجزائرية سنة 1973 و أكدته السلطات الفرنسية في عام 1974، استمرت هجرة الجزائريين و يبدو أنها لم تتأثر باتفاقيات شنغن<sup>1</sup>. وقد أتاح إغلاق الحدود بين الجزائر و فرنسا ظهور أشكال جديدة من الحركة السكانية شملت إضافة إلى التجمع العائلي و اللجوء السياسي للهجرات غير الشرعية من الجزائر إلى أوروبا عبر اسبانيا و ايطاليا و أن بدرجة اقل فرنسا. غير أن الجديد في الأمر هو تحول الجزائر نفسها من بلد مصدر للمهاجرين غير الشرعيين إلى بلد عبور و استقرار لهؤلاء المهاجرين غير الشرعيين القادمين من جنوب القارة الآسيوية و دول جنوب الصحراء الكبرى و هو المعطى الذي سنتناوله بالتفصيل في هذا المبحث، طرق و منافذ الهجرة غير الشرعية (مطلب أول) ، الهجرة إلى أوروبا (المطلب الثاني).

## المطلب الأول: طرق و منافذ الهجرة غير الشرعية

نتيجة للموقع الاستراتيجي الذي تحتله الجزائر و الذي يتوسط دول المغرب العربي و يتميز بحدوده الواسعة مع دول الساحل و الصحراء كالنيجر و مالي، فان الجزائر تعتبر من أهم دول العبور للمهاجرين غير الشرعيين من إفريقيا و آسيا نحو الضفة الجنوبية لأوروبا إضافة إلى كونها دولة مصدرة للمهاجرين غير الشرعيين منها و إلى أوروبا، و الهجرة السرية نحو أوروبا منتشرة في كامل القارة الإفريقية لكنها ترتفع كلما اتجهنا شمالا مما يجعل حصة الدول المغاربية منها كبيرة.

و نتيجة للتطورات التي حدثت في السنوات الأخيرة في إفريقيا من صراعات و فقر و كوارث طبيعية تصب في مجملها في خانة الأسباب الدافعة للهجرة ، أصبحت منطقة إفريقيا جنوب الصحراء المنطقة الأكثر حركية في السكان و قد أخذت في البداية شكلين أساسيين هما اللجوء و النزوح بما لا يتعدى الساحة الإفريقية، و نتيجة لتطور وسائل النقل تطورت هذه الحركية لتأخذ مجالا إقليميا أوسع أخذت شكل الهجرات السرية نحو البلدان المغاربية من ثم حولتها إلى بلدان عبور "ترانزيت" نحو القارة الأوروبية، ثم تطورت موجات الهجرة غير الشرعية في فترة التسعينات (نتيجة للظرف الأمني الصعب الذي عاشته الجزائر في هذه المرحلة) قادمة من عدة دول كالنيجر و مالي و تشاد و السنغال و التي تعد من أهم الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين الذين يمرون عبر الجزائر ثم المغرب نحو

<sup>1</sup> - فيليب فارغ. الهجرة المتوسطية تقرير عام 2005 "حالة الجزائر". تقرير: انور مغيث و شريف يونس . المفوضية الأوروبية

برنامج ميديا . معهد الجامعة الأوروبية . 2007 . ص 43

اسبانيا، أوالجزائر و ليبيا نحو ايطاليا أو الجزائر تونس نحو مضيق صقلية باتجاه ايطاليا التي تحولت من إقليم عبور إلى دولة استقرار للمهاجرين غير الشرعيين.

ونظرا للدور الجوهري الذي تلعبه الجزائر في تنقلات المهاجرين السريين نحو تونس أو المغرب أو بطريقة مباشرة من الجزائر نحو أوروبا و يرجع ذلك بالأساس إلى شساعة الحدود الجزائرية، حيث أن الحدود الجزائرية مع النيجر تقدر بحوالي 1300 كلم و مالي ب 1280 كلم ، ليبيا 1250 كلم ن المغرب 1523 كلم ن تونس 955 كلم ن الصحراء الغربية 143 كلم ، موريتانيا 520 كلم ، و بالتالي فان تعدد الحدود و شساعتها يصعب من مراقبتها و يشجع المهاجرين غير الشرعيين على التسلل و العبور من الجزائر إلى الضفة الجنوبية لأوروبا.

و ما زاد في تفاقم الظاهرة بداية سنة 1990 و هو تدفق أكثر من 34 جنسية افريقية و آسيوية بهدف الالتحاق بأوروبا عن طريق اسبانيا مرورا بالمملكة المغربية و بأقل حدة عن طريق ايطاليا عبورا بليبيا في سنوات التدهور الأمني و انشغال قوات الأمن بمحاربة الإرهاب، و لعل قيام اسبانيا بتسوية جماعية للمهاجرين غير الشرعيين على أراضيها في خطوة من اجل الحد من الأعداد الضخمة للمهاجرين السريين على أراضيها ما حفز توالي الهجرات بإعداد غير مسبوقه من أقصى الجنوب و الجنوب الغربي للجزائر و خاصة من طرف مهاجرين لم تشهدهم الجزائر من قبل كل من الهند و باكستان و بنغلادش.<sup>1</sup>

إن أهم طريقة يستعملها "الحراقة" للوصول إلى الضفة الأخرى هي الهجرة عن طريق البر و تكون عبر المرور إلى المغرب نظرا لقربها من اسبانيا التي لا يفصلها عنها سوى 17 كلم، يتسلل المهاجرون بالتواطؤ مع عصابات مختصة في تهريب الأشخاص إلى أماكن محددة تكون قريبة من مدينتي سبتة و مليلية الاسبانيتين مقابل مبالغ مالية ضخمة تصل إلى 6 آلاف يورو، بعدها تقوم هذه العصابات بتسليم المهاجرين السريين واثاق سفر مزورة تمكنهم من الدخول إلى إحدى هاتين المدينتين الاسبانيتين عبر نقاط و مراكز حدودية.

و أهم ما شجع المهاجرين إلى سلك هذا الطريق هو تسوية السلطات الاسبانية وضعية المهاجرين الجزائريين في فترة سابقة امتدت خلال التسعينات لدواعي إنسانية و اجتماعية كما سبق و

<sup>1</sup> - الاخضر عمر الدهيمي . التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير المشروعة " دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر ". المملكة

العربية السعودية . جامعة نايف العربية الامنية . 2010 . ص 09

أسلفنا، ولما توقفت السلطات الاسبانية عن تسوية وضعية المهاجرين اضطر "الحراقة" إلى اتخاذ تدابير أخرى و هي استعمال القوارب للتنقل إلى الموانئ الاسبانية و التي كانت سببا في هلاك العديد من الأفراد.<sup>1</sup>

فطول الساحل الجزائري و توفره على عدد كبير من الموانئ جعله قبلة للشباب الحراق حيث إن شساعة المحيط المينائي و قلة أفراد الأمن و انعدام الأجهزة المتطورة كوسائل الإنذار و الكاميرات... سهلت للمهاجرين غير الشرعيين التسلل إلى الميناء خاصة منهم القاطنون في السواحل لمعرفتهم الجيدة للموقع بما في ذلك منافذ التسلل و الإفلات من الرقابة و كذلك التقنيات التي يستعملها "الحراقة" لضمان إفلاتهم من الرقابة و نجاحهم في المهمة، تتمثل أساسا في مراقبة و ترصد الباخرة أثناء رسوها في الميناء لمعرفة لحظة إبحارها تفاديا لتضييع الوقت، فضلا عن التسلل في الأوقات التي تغيب فيها الأعين مثل الصباح الباكر أو آخر الليل، إضافة إلى ارتداء الألبسة المحترمة لعدم إثارة الانتباه، في حين يتسلل المهاجرون السريون إلى البواخر حسب الوجهة التي يريدونها و إن كانوا في اغلب الأحيان لا يعرفون اتجاهاتها. فمثلا الراغبون في التنقل إلى البلدان البعيدة مثل الولايات المتحدة أو كندا يلجؤون إلى الموانئ الخاصة بنقل المحروقات كأرزيو أو سكيكدة.

كما بينت التحقيقات التي يجريها الدرك الوطني مع "الحراقة" قبل إحالتهم على الجهات القضائية أن هناك تواطؤ مع البحارة، الذين لا يتوانون في تسهيل المهمة و دلهم على جميع المنافذ و الزوايا و الأماكن التي يمكن للمهاجرين أن يختفوا فيها مقابل مبالغ مالية يحددها هؤلاء البحارة، كما يلجا بعض المهاجرين إلى التسلل باستعمال حبال البواخر الراسية في الميناء ، و هناك من يستعمل القوارب للركوب في البواخر في عرض البحر.

<sup>1</sup> - السكاح علي . المهاجرون المغاربة في فرنسا وإشكالية الاندماج . أطروحة ماجستير في القانون العام. الرباط. 1999 .

## المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا.

تراجعت أعداد المهاجرين الجزائريين غير الشرعيين إلى السواحل الجنوبية للدول الأوروبية إلى أكثر من النصف في 2016، حسب جمعية دولية غير حكومية في إسبانيا مهتمة بالظاهرة، بشكل أثار التساؤل حول خلفيات هذا التراجع في الوقت الذي تشهد الضفة الشمالية للمتوسط أمواجا من المهاجرين غير الشرعيين من بلدان الشرق الأوسط وإفريقيا.

واعتبر عدد من المتابعين لملف المهاجرين غير الشرعيين تراجع هذه الظاهرة لدى الجزائريين بسبب تحسن الأحوال الاقتصادية للبلاد خلال الخمسة عشر سنة الأخيرة، والأزمة الاقتصادية التي تشهدها أوروبا من ارتفاع للأسعار وتراجع فرص العمل، وتصاعد العنصرية والعداء للمهاجرين في أوروبا، بالإضافة إلى ارتفاع عدد تأشيرات "شنغن" الممنوحة للجزائريين والبالغة 450 ألف تأشيرة نحو أوروبا، علاوة على الإجراءات التي اتخذتها البحرية الجزائرية وقوات الأمن في إحباط عمليات الهجرة غير الشرعية سواء على مستوى السواحل أو في عرض البحر.

وكشفت الجمعية الدولية لرعاية المهاجرين السريين ومساعدتهم (SOS HARAGA) أن عدد الجزائريين الفارين إلى أوروبا بالقوارب انخفض في 2016، بأكثر من 50% بالمقارنة مع عامي 2014 و2015.

وقال عبد المحسن كريمة، عضو الجمعية الدولية ومقرها العاصمة الإسبانية مدريد، إن "عدد المهاجرين الجزائريين غير الشرعيين الذين وصلوا إلى أوروبا باستعمال القوارب، انخفض في 2016 إلى 3 آلاف و844".

وأضاف المتحدث للأناضول "إن هذا الإحصاء تم تسجيله في 5 دول أوروبية هي: إيطاليا، وإسبانيا، وفرنسا، وبلجيكا وهولندا، والإحصاءات ذاتها سجلت وصول أكثر من 8 آلاف و100 مهاجر جزائري غير شرعي سنويا إلى أوروبا في 2014 و2015".

وأوضح أن المهاجرين غير الشرعيين الجزائريين تم إحصائهم بناء على بيانات الشرطة في الدول الأوروبية الخمسة التي أوقفتهم وسجلت هوياتهم وتعاملت معهم حالة بحالة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - أنظر الموقع : [www.masralarabia.com/.../1402788](http://www.masralarabia.com/.../1402788)

و أضاف: "لاحظنا من خلال الإحصاءات التي حصلت عليها الجمعية انخفاض عدد المهاجرين غير الشرعيين من جنسية جزائرية الذين تنقلوا إلى أوروبا عبر البحر بالقوارب، مقارنة مع جنسيات أخرى مثل السوريين".

وهذا الانخفاض حسب محدثنا بدأ في 2011 وتواصل بمستويات ونسب مختلفة في السنوات الأخيرة، إلى أن بلغ 3 آلاف و844 مهاجر غير شرعي موقوف في 2016، وهو أقل مستوى مسجل منذ 15 سنة.

طاهر برهون، محامي الجمعية، متطوع للدفاع عن المهاجرين غير الشرعيين أمام المحاكم الإسبانية، لفت إلى أنه "يجب علينا عند التعامل مع إحصاءات الشرطة في الدول الأوروبية الفصل بين أمرين مهمين؛ الأول أن الأرقام المصرح بها تخص 05 دول فقط بسبب تعامل الجمعية مع هذه الدول".

ولفت إلى أن "الرقم يمكن أن يكون أعلى مما هو متوفر، بسبب وجود أعداد أخرى من المهاجرين غير الشرعيين الموقوفين في دول أوروبية مثل ألمانيا التي تعد إحدى أهم الدول التي يهاجر إليها الجزائريون سرا، لكن طبعا بعد المرور عبر إسبانيا أو فرنسا أو إيطاليا".

وتابع برهون: "الأمر الثاني هو أن العدد الحقيقي للمهاجرين غير الشرعيين أعلى مما هو متوفر في إحصاءات الشرطة بسبب وجود مهاجرين سريين تمكنوا من الإفلات من المراقبة، ووجود المئات من المهاجرين غير الشرعيين الذين غرقوا في البحر قبل الوصول إلى أوروبا".

وأضاف المتحدث "الشرطة في إسبانيا وفرنسا وهولندا وإيطاليا وبلجيكا تؤكد في إحصاءاتها تراجع عدد المهاجرين غير الشرعيين القادمين من الجزائر بواسطة القوارب، وأغلب الموقوفين من طرف الشرطة الإسبانية أوقفوا إما أثناء اعتراض قواربهم في عرض البحر في سواحل الدول الأوروبية، أو أثناء عمليات إنقاذ في عرض البحر حيث تسلم القوات البحرية المهاجرين غير الشرعيين إلى الشرطة، أو أثناء حملات أمنية تقوم بها الشرطة في بعض المدن الأوروبية، وتتم في العادة عملية للتدقيق في هوية المهاجرين غير الشرعيين قبل نقلهم إلى مراكز الإيواء".

وقال المحامي برهون "تتعامل السلطات الأوروبية مع المهاجرين السريين وفقا لبعض المعايير القانونية والمبدأ الأساس في أغلب حالات المهاجرين غير الشرعيين هو تطبيق قانون الترحيل، إلا

أنه في بعض الحالات تسمح السلطات في دول أوروبية مثل إسبانيا وفرنسا للمهاجرين غير الشرعيين الموقوفين بالإقامة مؤقتا، تحت المراقبة طبعا بعد بقائهم في المراكز المخصصة لإيوائهم لبعض الوقت.

وقال الدكتور كزار عطاء الله، من جامعة وهران وهو باحث متخصص في قضايا المهاجرين الجزائريين في أوروبا: "أعتقد أن عدة عوامل تتداخل في موضوع انخفاض عدد المهاجرين غير الشرعيين الجزائريين الذين وصلوا إلى أوروبا في السنوات الأخيرة."

وأوضح عطاء الله: "وربما أهم هذه العوامل على الإطلاق ليس المراقبة المشددة التي تفرضها القوات البحرية الجزائرية على السواحل فقط، والتي مكنت من إحباط العشرات من محاولات الهجرة غير الشرعيين إلى أوروبا، بل ارتفاع عدد الجزائريين الحاصلين على تأشيرات شنغن، في 2016، حيث حصل نحو 450 ألف جزائري على تأشيرة فضاء شنغن، من سفارات دول فرنسا وإيطاليا ألمانيا إسبانيا وغيرها، وهو عدد ضخم سمح بامتصاص الرغبة في التنقل إلى أوروبا لدى فئات واسعة من الجزائريين."

وتابع: "يضاف إلى هذا، تحسن مستوى المعيشة نسبيا في الجزائر في السنوات الـ 15 الماضية، بالرغم من أن الجزائر الآن تشهد أزمة اقتصادية بسبب انهيار أسعار النفط إلا أن هذه الأزمة لم تصل بعد إلى مستوى يدفع الجزائريين للهجرة."

وقال الصحفي الجزائري عبد القادر ملوح، من مدينة وهران (غرب) "بدأت الهجرة غير الشرعيين إلى أوروبا من الجزائر باستعمال القوارب قبل عشرين سنة تقريبا، و يسمى المهاجرون غير الشرعيين بالقوارب الحارقة، لأنهم يحرقون الإجراءات العادية للسفر."

وأضاف ملوح، "ينطلق الحارقة من السواحل على متن قوارب صيد متجهين إما إلى إيطاليا أو إلى إسبانيا حيث لا تزيد المسافة بين السواحل الغربية للجزائر وسواحل إسبانيا الجنوبية عن 250 كلم."

وأوضح: "ومع مرور السنوات زادت البحرية الجزائرية وقوات خفر السواحل من إجراءات المراقبة في عرض البحر، وحتى على مستوى الشواطئ التي تنطلق منها القوارب، واليوم ترتبط الجزائر مع دول إسبانيا وفرنسا وإيطاليا بمبادرة دفاعية وأمنية هي مبادرة 5+5 (تضم عشر دول من ضفتي

غرب المتوسط الشمالية والجنوبية) تتضمن التعاون بين القوات البحرية في هذه الدول لوقف الهجرة غير الشرعية عبر البحر، وقد ساهم هذا التعاون في الحد من موجات هذه الظاهرة.<sup>1</sup>

وأشار المتحدث "عند دراسة مسائل الهجرة غير الشرعية للجزائريين إلى أوروبا يجب أن نضع في حسابنا عدة مسائل أهمها حسب رأيي رغبة الجزائريين الآن في الهجرة بطرق نظامية، وعدم المخاطرة في رحلات الموت عبر القوارب، بالإضافة إلى أن أكثر من مليوني مهاجر جزائري في فرنسا يروون لأقاربهم قصصا أثناء عودتهم في العطل للجزائر عن الأوضاع الاقتصادية السيئة الآن في أوروبا، وعن التمييز العنصري وصعود قوى اليمين في أوروبا بشكل دفع الكثير للإحجام عن الهجرة."

<sup>1</sup> - أنظر الموقع : [www.masralarabia.com/.../1402788](http://www.masralarabia.com/.../1402788)

## خلاصة الفصل الأول:

الهجرة غير الشرعية في معناها العام هي التسلل عبر الحدود البرية والبحرية والإقامة بدولة أخرى بطريقة غير مشروعة، وقد تكون الهجرة في أساسها قانونية وتتحول فيما بعد إلى غير شرعية، وهو ما يعرف بالإقامة غير الشرعية وتتضمن الهجرة غير الشرعية في مضمونها الهجرة السرية، وتعني الاجتياز غير القانوني للحدود دخولا أو خروجًا من التراب الوطني للدولة. وظاهرة الهجرة السرية باتت ظاهرة عالمية، إذ تصنف في المرتبة الثالثة تبعًا لخطورتها الإجرامية بعد المتاجرة بالمخدرات والأسلحة، وقد تفاقمت في فترة ما بعد الحرب الباردة بسبب التطور التكنولوجي في ميدان الاتصال ووسائل النقل -المراقبة الهشة للحدود -النزاعات العرقية- النزوح القسري، هذه المظاهر الجديدة دفعت الناس إلى البحث عن حياة أفضل فذ بلدان أجنبية، وخلقت أنواعًا مختلفة من الهجرة فظهرت تنظيمات وعصابات إجرامية مختصة تعرف بشبكات الهجرة السرية.

# الفصل الثاني

## الفصل الثاني: آليات مواجهة الهجرة غير الشرعية.

ستبقى ظاهرة الهجرة موجودة على الأرض ما دامت الحياة مستمرة، كما ستبقى إشكالية الهجرة الدولية مطروحة مادامت المجتمعات العربية تنمو و تتكاثر. و الحقيقة التي لا تقبل الجدل أن هذه الظاهرة سواء كانت شرعية أم غير شرعية فإن لها جوانبها الإيجابية - كضرورة - كما أن لها جوانبها السلبية - كحاجة، الشيء الذي يقتضي أن تضاعف الدول من تعاونها و جهودها لإعطاء هذه الظاهرة الاهتمام اللازم.

فعلى الرغم من الجهود المبذولة في اتجاه ظاهرة الهجرة بشكل عام و الهجرة غير الشرعية بشكل خاص، نجد الدول تصوغ قوانين الهجرة باستمرار و التي يلتزم المهاجرون بها و احترامها على المستوى الداخلي (الوطني) ، بحيث وضعت نصوص قانونية للهجرة بين دول المنشأ و دول المقصد بغية حماية حقوق العمال و عدم الإضرار بوضعهم الاقتصادي و الاجتماعي و حماية الأمن الوطني للدول المستقبلية للمهاجرين من جهة ثانية و لذلك برزت ما يسمى بالاتفاقيات الثنائية في شأن تنظيم الهجرة بين الدول أو تنظيم إقامة و عمل العمال في الدول المستقبلية .

غير أن هذا الإطار القانوني سرعان ما انقل إلى إطار واسع و متطور، حيث أصبح القانون الدولي هو الذي يصوغ و ينظم الهجرة سواء كانت شرعية أو غير شرعية مثل الأمم المتحدة

### المبحث الأول: الإطار القانوني لمكافحة الهجرة الغير شرعية.

إن التقدم التكنولوجي و العولمة و ما انجر عنهما من تطور في الأوساط الإلكترونية و المعلوماتية، امتد إلى سلوك الأفراد و أصبح من ضمن ثقافة المجتمع إلا أنه و في جانبه السلبي عاد بالفساد على المجتمع بتفكيك حدوده و توسيع نطاق الإجرام على إقليمه

و على هذا تم تكييف السياسة الجنائية على ضوء المصالح الجديرة بالحماية الجنائية التي أصبح يدخل في تحديدها عدة عوامل للجريمة المنظمة و الجرائم العابرة للحدود و من بينها الهجرة غير الشرعية

و تقوم السياسة الجنائية الحديثة في مكافحة الجريمة على إثبات ثلاث سبل تكمل بعضها البعض . وإهمال واحدة منها لا يمكن أن ينجح معه أم مكافحة الجريمة بالشكل اللائق (الوقاية، العقاب، الإصلاح )، رغم أن المشرع عند سن العقوبات إنما يقصد بها الإصلاح، و ذلك بتحقيق الردع العام والخاص من خلال الموازنة بين خطورة الفعل و درجة العقوبة و طبيعتها.

## المطلب الأول: مواجهة الهجرة غير الشرعية في التشريع الجزائري

## ( قانون العقوبات الجزائري ) .

نتيجة للموقع الجغرافي الإستراتيجي الذي تتميز به الجزائر و الذي يتوسط دول المغرب العربي، مما يجعلها من بين أهم الدول لعبور المهاجرين غير الشرعيين من إفريقيا نحو أوروبا، فضلا عن كونها دولة مصدرة للمهاجرين غير الشرعيين.

حيث أن شساعة المحيط المينائي سهلت للمهاجرين غير الشرعيين التسلل إلى الميناء خاصة منهم القاطنين في السواحل لمعرفتهم الجيدة للموقع بما في ذلك منافذ التسلل و الإفلات من الرقابة.<sup>1</sup> و عليه فيما سيأتي سنقوم بتوضيح هذه الجريمة في قانون العقوبات الجزائري من خلال دراسة أركانها، الركن الشرعي ( الفرع الأول ) ،الركن المادي (الفرع الثاني)، الركن المعنوي (الفرع الثالث).

## الفرع الأول: الركن الشرعي في جريمة الهجرة غير الشرعية.

و بغية مكافحة هذه الظاهرة التي تفشت بين أوساط الشباب الجزائري و التصدي للأعداد الكبيرة من المهاجرين غير الشرعيين، جاءت المجابهة التشريعية لهذه الظاهرة في نص المادة 175 مكرر 1 من قانون العقوبات الجزائري 01/09 التي تنص على : " يعاقب بالحبس من شهرين (2) إلى ستة (6) أشهر. و بغرامة من 20.000 دج إلى 60.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية و ذلك بانتحاله هوية أو باستعماله وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيالية أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول و تطبق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - ساعد رشيد ، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الامن الانساني ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص دراسات مغربية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة 2011 ، 2012 ، ص 72 .  
<sup>2</sup> - تناول المشرع أحكام هذه المادة في القسم الثامن الذي أضيف بموجب القانون رقم 01/ 09 المؤرخ في 25 فبراير سنة 2009 والذي جاء بعنوان : الجرائم المرتكبة ضد القوانين و الأنظمة المتعلقة بمغادرة التراب الوطني .

فالمشرع الجزائري في نص هذه المادة يعاقب على مغادرة التراب الوطني الجزائري بصفة غير شرعية، سواء تم الخروج عبر المراكز الحدودية المخصصة للمغادرة البرية منها و الجوية و البحرية، أو تم عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود المخصصة لتنتقل الأشخاص أي أن المشرع جرم أبا كانت الطريقة المستعملة .

### الفرع الثاني: الركن المادي في جريمة الهجرة غير الشرعية .

يتأسس القانون الجنائي على مبدأ هام مقتضاه انه لا جريمة في مجرد الاعتقاد الجرمي ، بمعنى أن الجريمة في هذا القانون لا تتحقق إلا إذا تجسد هذا الاعتقاد في كيان له طبيعة مادية ملموسة، فالركن المادي في الجريمة ينبغي توفره سواء كانت الجريمة تامة أم ناقصة أو في حالة شروع.

و من خلال ما تقدم تبين لنا أن جريمة الهجرة غير الشرعية تكون تامة، حينما يتم اجتياز حدود دولة الاستقبال أو المقصد، و تكون غير تامة قبل اجتياز تلك الحدود، و تتحدد حدود الدولة طبقا لمياهها الإقليمية وفقا لأحكام قانون البحار الدولي.

و الركن المادي في جريمة الهجرة غير الشرعية يتمثل في فعل الدخول غير المشروع لإقليم دولة المقصد، فإذا ما وصل المهاجر غير الشرعي لإقليم دولة المقصد، فإن الركن المادي يكون قد تحقق بصورة تامة، و هو الركن الأول في الجريمة، أما إذا ما تم ضبط المهاجر غير الشرعي قبل دخوله إقليم دولة المقصد كأن تم ضبطه بالمياه الدولية قبالة دولة المقصد أو بالمياه الإقليمية لدولة المصدر حال قيامه قاصدا دولة الاستقبال، فإن الركن المادي يكون في مرحلة الشروع.

فالهجرة غير الشرعية من الجرائم الإيجابية التي يتم فيها ارتكاب فعل يحظره القانون و هو الانتقال من دولة المصدر إلى دولة الاستقبال مخالفة لأحكام القانون.

و إذا كان الركن المادي بصورة عامة يتكون من ثلاث عناصر و هي الفعل الإجرامي و النتيجة الإجرامية علاقة السببية بينهما، فإننا سنقوم بتناولها فيما يلي.

## أولاً: الفعل الإجرامي (السلوك المادي)

و يقصد بالفعل الإجرامي أو السلوك المادي بصفة عامة كل حركة أو عدة حركات عضلية تصدر من جانب الجاني ليتوصل بها إلى ارتكاب جريمة، و إذا كانت الهجرة غير الشرعية تعد من الجرائم الإيجابية، أي التي يتألف ركنها المادي من ارتكاب فعل يحظره القانون و هذا الفعل الذي يعبر عنه سلوك لا بد أن يرتبط بالإرادة، لأنه إذا تخلفت الإرادة تخلف القوام الشخصي للجريمة، و انتفى وصف السلوك.

و بالتطبيق على جريمة الهجرة غير الشرعية نجد أن الفعل الجرمي يتمثل في قيام مهام المهاجر غير الشرعي باجتياز حدود دولة المقصد بطريقة المغادرة تخالف القوانين و النظم المعمول بها في تلك الدولة.

و بالرجوع إلى نص المادة 175 مكرر 1 من قانون العقوبات الجزائري نجد أن المشرع قد حدد طريقتين لمغادرة الإقليم الجزائري و الدخول إلى الإقليم الأجنبي:

## 1-المغادرة عبر المراكز الحدودية:

ترتكب جريمة مغادرة الإقليم الوطني بصفة غير شرعية عبر المراكز الحدودية المخصصة لخروج و دخول الأشخاص أما بالنسبة لصفة الجاني فإنه قد يكون جزائرياً أو أجنبياً فقط و يشترط في الأجنبي أن يكون مقيماً في الجزائر بصفة قانونية. هذا بالنسبة للأجنبي المقيم إقامة فعلية، معتادة و دائمة بالجزائر. فماذا عن الأجنبي غير المقيم؟

بالنسبة للأجنبي غير المقيم فإنه يخضع لحكم المادة 44 من القانون رقم 11/08 المؤرخ في 25 يونيو 2008 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر و إقامتهم بها و تنقلهم فيها<sup>1</sup> ، المعدل والمتمم للأمر رقم 66 / 211 المؤرخ في 21 يوليو 1966 التي تضمنت عقوبة جزائية للأجنبي غير المقيم الموجود في وضعية قانونية من حيث الإقامة بالجزائر على مخالفته للمادة 9 من نفس القانون والتي تسمح له مغادرة الإقليم الجزائري في إطار التشريع و التنظيم المعمول بهما فعدم مراعاته لهذه الشروط تعرضه للعقوبة الواردة في المادة 244<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - الجريدة الرسمية . العدد 36 . الصادرة بتاريخ 2 يوليو 2008 .

<sup>2</sup> - رشيد بن فريحة. جريمة مغادرة الإقليم الوطني بصفة غير شرعية. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الجنائية و علم الاجرام . كلية الحقوق. جامعة أوبكر بلقايد. تلمسان. 2009-2010 . ص 155.

أما بالنسبة للوسائل التي ذكرتها المادة عند اجتياز المهاجر غير الشرعي فهي وسائل احتيالية مخالفة للتشريع المعمول به في الحدود و قد ذكر القانون بعض هذه الأساليب على سبيل المثال، و المتمثلة في انتحال الهوية أو استعمال وثائق مزورة، فيما ترك المجال مفتوحاً أي وسيلة احتيالية أخرى، يتخذها المهاجر غير الشرعي للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين و الأنظمة الجاري بها العمل.

و انتحال الهوية هو انتحال اسم الغير أو شخصيته، أو استعمال وثائق مزورة و لم يحدد المشرع طبيعة هذه الوثائق، فجاءت العبارة مطلقة، و قد استعمل المشرع هنا لفظ "أية وسيلة احتيالية أخرى" ليترك المجال مفتوحاً للقاضي أمام كل المستجدات التي تطرأ على كيفية مغادرة الإقليم الجزائري و التي يمكن أن يبتدعها المهاجرون أو الشبكات التي تقوم بها<sup>1</sup>.

كذلك التملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أو من القيام بالإجراءات اللازمة، أس أن الجاني يحاول عند مروره بالمركز الحدودي، عدم إتباع التشريع و التنظيم المتعلق بمغادرة الإقليم الجزائري و التي نظمها القانون رقم 14-03 المؤرخ في 24 فبراير 2014 المتعلق بسندات و وثائق السفر<sup>2</sup> و الذي تلتزم المادة 2 منه كل مواطن جزائري يسافر إلى الخارج أن يكون حاملاً لأحد مستندات السفر، جواز سفر دبلوماسي، جواز سف المصلحة، رخصة المرور القنصلية.

أما بالنسبة لمستخدمي الطيران المدني و البحارة، فإنه يتعين عليهم أن يكونوا حاملين إحدى وثائق السفر الآتية: رخصة طيار بالنسبة لقائدي الطائرات ، شهادة الأمن و الإنقاذ لمستخدمي الملاحة الجوية التجارية، دفتر الملاحة البحرية (المادة3).

أما بالنسبة للأجنبي المقيم فإنه يتعين عليه هو الآخر أن يقدم عند مغادرته التراب الجزائري جواز سفر مسلم له من سلطاته المختصة، أو كل وثيقة أخرى تفيد الصلاحية معترف بها من دولة الجزائر كوثيقة سفر.

<sup>1</sup> - عبد المالك صايش، مكافحة الهجرة غير الشرعية نظرة على القانون رقم 01/09 المتضمن تعديل قانون العقوبات، المجلة الأكاديمية

للبحث القانوني، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة ، بجاية ، العدد 01 (2011)، ص13.

<sup>2</sup> - أنظر الجريدة الرسمية ، العدد 16 ، ص4.

## 2-المغادرة عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود.

و هي الصورة الثانية من جريمة مغادرة الإقليم الوطني بصفة غير مشروعة، و التي ترتكب عبر مناطق أو أماكن غير مراكز الحدود، أما بالنسبة لصفة الجاني فإن الفقرة الثانية من المادة 175 مكرر 1 لم تميز بين الأجنبي الجزائري المقيم بالجزائر، و إنما جاءت شاملة لكل الأشخاص بعبارة " كل شخص" كما يستوي في هذه الحالة أن يكون الجاني غير حائز للوثائق اللازمة للسفر أو أن يكون حائز لها كذلك تأخذ هذه الصورة نفس العقوبة المقررة في الفقرة الأولى من نفس المادة.

و نلاحظ أن نص المادة 175 مكرر 1 جاء لحماية القوانين و الأنظمة المتعلقة بمغادرة الإقليم الجزائري و تصديا للفراغ التشريعي الحاصل في هذا الإطار، و حتى يكون أساسيا لمتابعة المهاجرين غير الشرعيين المخالفين للتشريع و التنظيم المتعلق بمغادرة الإقليم الجزائري<sup>1</sup>، بعدما كانت تتم معاقبة المهاجرين غير الشرعيين وفقا لأحكام المادة 545 من القانون البحري الجزائري<sup>2</sup>، التي تعاقب بالحبس من ستة (6) أشهر إلى خمس (5) سنوات، و بغرامة مالية تتراوح ما بين 10.000 دج إلى 50.000 دج على الدخول خلسة إلى سفينة بغية القيام برحلة، و هي المرحلة التي امتدت من سنوات 2005 إلى 2008، و التي تميزت بتزايد أعداد غير مسبوقه من المهاجرين السريين، و من كل الشواطئ الوطنية و في كافة الاتجاهات أيضا، بعدما كانت مركزة في الغالب في الشواطئ الغربية باتجاه اسبانيا.

كما أن هذا النص جاء لمواجهة تفشي ظاهرة الهجرة غير الشرعية بتجريمها و القضاء عليها بمحاولة إخافة المقبلين على الهجرة عن طريق تسليط العقوبات المالية (الغرامة) التي يمكن أن يحكم بها القاضي، أو أن يتم الحكم بها بصفة منفردة، التي تعد برأي البعض متلائمة مع المبالغ التي تكلف المهاجر السري سواء لتزويد الوثائق أو حجز مكان في القارب المعد لاجتياز البحر<sup>3</sup>.

## ثانيا: النتيجة الإجرامية

و يقصد بالنتيجة الإجرامية ذلك التغير الذي يحدث في العالم الخارجي كأثر للفعل الإجرامي، فالفعل الإجرامي يحدث تغيرا في الفضاء و العالم الخارجي، و التغير هنا هو دخول المهاجر غير الشرعي لإقليم دولة الاستقبال، و تواجد به بالمخالفة لقوانينها و نظمها

1 - رشيد بن فريجة . مرجع سابق . ص 161 وما بعدها .

2 - القانون رقم 98 / 05 المؤرخ في 25 جوان 1988 . يعدل ويتم الأمر رقم 76 / 60 المؤرخ في 27/16/1998 .

3 - صايش عبد المالك . مرجع سابق . ص 256 .

و المقصود بالتغير هنا هو التغيير القانوني الذي يفترضه القانون و ليس التغير الواقعي، فالنتيجة الإجرامية في نطاق الركن المادي لا تعني أي تغيير يمكن أن يحدث في العالم الخارجي، و إنما هو ذلك التغيير الذي يتطلبه المشرع في النص الجنائي.

فالنتيجة الإجرامية بهذا المعنى كما قد تحدث على أثر النشاط و في أعقابه إلا أنه قد يأخذ تحققها زمنا دون أن يؤثر ذلك في مسؤولية الجاني، مادام القصد الجنائي (الجرمي) ثابتا لديه و توافر علاقة السببية بين الفعل و النتيجة.

و تقوم النتيجة بدور هام في إطار المسؤولية الجنائية فهي أولا المعيار الذي يتحدد به المجني عليه و ما يعنينا هنا هو دولة الاستقبال، فهي التي تحملت النتيجة التي نص عليها القانون، و هي ثانيا معيار الفصل بين الجريمة التامة و الشروع فيها.

إلا أننا نرى أن جريمة الهجرة غير الشرعية تعد من جرائم السلوك و لا يشترط فيها نتيجة معينة، فحينما يتواجد المهاجر غير الشرعي بإقليم دولة المقصد، تتحقق الجريمة سواء كان دخوله للإقليم مشروعا أم غير شرعي.

### ثالثا: العلاقة السببية .

و هي العلاقة بين فعل الجاني و بين النتيجة الإجرامية أو الحدث الجرمي أي أن يكون الحدث نتيجة للفعل على نحو تتحقق به رابطة السبب بالمسبب أو العلة بالمعلول، و علاقة السببية في جريمة الهجرة غير الشرعية لا تثير جدالا لأنها من الجرائم الشكلية أي من جرائم السلوك المحض، إذ لا يتطلب القانون فيها حدوث نتيجة معينة حتى يتمكن البحث في صلة السببية التي تجمع بين الفعل الإجرامي الصادر من الجاني و النتيجة.

و إذا كانت جريمة الهجرة غير الشرعية من جرائم السلوك، و لا تتطلب نتيجة معينة إلا أنه في حالات الهجرة غير الشرعية الجماعية و في حال تعرض المهاجرين للغرق و الموت فلأن ثمة علاقة تنشأ بين فعل المنظمين للرحلة، م بين النتيجة التي تحققت و هي موت المهاجرين غير الشرعيين، و من هنا يمكن القول بوجود علاقة سببية بين الفاعل و النتيجة، و أيضا في هذه الحالة الأخيرة يمكننا القول أن جريمة الهجرة غير الشرعية هي جريمة سلوك و نتيجة.

و عليه نخلص إلى أن جريمة الهجرة غير الشرعية هي جريمة سلوك في شكلها الفردي، و جريمة سلوك و نتيجة في شكلها الجماعي.

### الفرع الثالث: الركن المعنوي في جريمة الهجرة غير الشرعية.

لا تقوم المسؤولية الجنائية في حق الجاني لمجرد أن يكون ارتكب الركن المادي منفردا، بل يلزم أن يكون الجاني قد ارتكب خطأ، و هذا الخطأ ينقسم إلى خطأ مقصود و خطأ غير مقصود.

والهجرة غير الشرعية كغيرها من الجرائم لابد و أن يتوافر فيها القصد الجنائي، و هو أن تتجه نية المهاجر غير الشرعي لدخول إقليم دولة المقصد بقصد الإقامة بها ، بالمخالفة للقوانين و النظم المتعلقة بالإقامة فيها ، و إذا كانت الهجرة غير الشرعية تأخذ الشكل الفردي ، و هو دخول المهاجر غير الشرعي إقليم دولة المقصد ، فإنها تأخذ الشكل الجماعي أيضا و هو تعدد المهاجرين أي دخول جماعات المهاجرين غير الشرعيين إقليم دولة المقصد ، و هذا النمط الأخير يعتمد على مساعدة تنظيماً إجرامية متخصصة و ضالعة في التخطيط و التنظيم و التنفيذ لهذه الجريمة بقصد الربح منها و جمع الأموال الطائلة.

### أولاً: الشكل الفردي للهجرة غير الشرعية

و هي حالة يكون المهاجر غير الشرعي فيها منفردا، حيث يقوم بالتخطيط و العزم و التنفيذ لجريمة تبدأ من دولة المنشأ، وصولاً لدولة المقصد بشكل فردي سواء كان بالتسرب عبر الحدود الدولية، أو تجاوز مدة الإقامة المحددة له بدولة المقصد، حينما كان دخوله فيها مشروعاً، أو يستخدم وثائق دخول مزورة تمكنه من دخول البلاد، و في هذه الحالة الأخيرة يستعين بآخرين من ذوي الخبرة الإجرامية في مجال اصطناع تأشيرات الدخول للبلاد، إلا أن دورهم ينتهي عند هذا الحد، و لا يظهرون في جريمة الهجرة غير الشرعية حد ذاتها .

و بالنظر إلى وضع المهاجر غير الشرعي حال دخوله دولة المقصد أو تسلله عبر الحدود، أو تجاوزه مدة الإقامة المحددة، فإن علمه بأركان جريمته في دخول إقليم دولة المقصد يصل إلى حد اليقين مما يتوافر في حقه القصد الجنائي المباشر.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - حسن حسن الامام سيد الأهل . مكافحة الهجرة غير الشرعية على ضوء المسؤولية الدولية و أحكام القانون الدولي للبحار . دار الفكر الجامعي . الاسكندرية . ط . 2014 ، ص 54 .

## ثانيا: الشكل الجماعي للهجرة غير الشرعية .

و يتمثل في قيام مجموعة من المهاجرين غير الشرعيين دخول إقليم دولة المقصد، أو التسلل إليها، يعاونهم في ذلك تنظيمات إجرامية متخصصة على غرار الجريمة المنظمة، يتفقون معهم على المقابل المادي، و هذه التنظيمات الإجرامية تقوم غالبا بتدبير وسائل النقل من دولة المنشأ لسفن تنتظرهم بالمياه الدولية، يتفق المنظمون مع هذه الأخيرة لنقلهم لدولة المقصد، و غالبا ما تكون هذه السفن غير صالحة للملاحة، و غير مسجلين بهيئات السلامة البحرية و التفتيش البحري.

و قد يلجأ المنفذون إلى تعيين أطقم السفن من المهاجرين غير الشرعيين أنفسهم و من ذات المجموعة التي تعتزم السفر إلى دولة المقصد حتى لا يخشى عليهم، و واقع المال يشير إلى نسبة كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين يتعرضون للموت، أو إلقاءهم من قبل المنفذين للعملية في المياه الإقليمية لدولة المقصد بعيدا عن أعين السلطات خشية ضبطهم أو القبض عليهم.

و من هنا نجد أن القصد الجنائي لدى المنظمون - عناصر التنظيم الإجرامي - الذين يقومون بالاتفاق مع المهاجرين غير الشرعيين على دخول دول المقصد ومساعدتهم على ذلك لقاء مبالغ مالية طائلة هم على علم بأركان الجريمة ويتوافر في حقهم التوقع لما سيحدث للمهاجرين غير الشرعيين غير عابئين بالنتيجة مع توقعها ، ومن هنا أصبحنا أمام قصد جنائي غير مباشر - إحتمالي - وهو أحد صور الجريمة العمدية .

وبالتالي فهم مسؤولون عن جريمة قتل عمد لتوقع حدوث الهلاك لهؤلاء المهاجرون غير الشرعيين ويستحقون العقاب المقرر في ذلك الشأن ، وفي حالة سلامة المهاجرين غير الشرعيين لدى دخولهم دولة المقصد دون وفاة أحدهم ، فإنه يتوافر في حق المنظمين و المنفذين جريمة تسهيل دخول مهاجرين غير شرعيين لدولة أجنبية و خرق السيادة الإقليمية لها ، مما يستوجب معاقبتهم أمام دولة المنشأ ، وأن تنزل بهم عقوبات رادعة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - حسن حسن الامام سيد أهل . مرجع سابق . ص 57 .

## المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية في إطار المواثيق الإقليمية و الدولية.

تعتبر الهجرة غير الشرعية بالنسبة للدول تحديا كبيرا ، ومن أجل ذلك عمدت الدول إلى إبرام إتفاقيات فيما بينها من أجل إيجاد حل لهذه الظاهرة ، بالإضافة إلى المواثيق الإقليمية التي كانت هي الأخرى تنصب على ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، وعليه سنتناول في هذا الاتفاقيات الثنائية بين الدول ( الفرع الأول) ، والهجرة غير الشرعية في إطار المواثيق الدولية ( الفرع الثاني) .

### الفرع الأول: الاتفاقيات الثنائية بين الدول.

إن مشكلة الهجرة و المهاجرين غير الشرعيين أدت إلى اللجوء إلى الدبلوماسية الثنائية في العلاقات الدولية ، حيث أصبحت الدول النامية تبحث مشاكلها الدولية المتقدمة على أساس ثنائي<sup>1</sup>. و تتم هذه الاتفاقيات بين الدول التي تظهر فيها و تتعاضد مشاكل المهاجرين غير الشرعيين ، و تهدف هذه الاتفاقيات إلى إعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى أوطانهم و هي ما تسمى بعملية إعادة التوطين و غالبا ما يصحب عملية الإعادة هذه بعض المزايا للدولة المصدرة لهؤلاء المهاجرين أو للمهاجرين أنفسهم ، و من أمثلة هذه المزايا :

-إنشاء مراكز للتدريب لإعادة تأهيل المهاجرين العائدين.

-إعانات اقتصادية سواء للدولة لتشغيل هؤلاء العائدين، أو للعائدين أنفسهم.

-تخصيص عدد من فرص العمل للهجرة النظامية للعمالة في هذه الدول.

و قد طرحت ألمانيا و فرنسا في أواخر عام 2006 في اللقاء الذي عقد في مدينة سترات فورد البريطانية، و شارك فيه وزراء داخلية أكبر ست دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي، اقتراحا يهدف إلى حل مشكلة الهجرة غير الشرعية. و قد تضمن الاقتراح إعادة إحياء صيغة ( العامل الضيف ) ( إبرام عقود مع عمال أجنبية ذات طبيعة زمنية محدودة ) ، و منح الدول التي ينزح منها طالبوا الهجرة نسبا

<sup>1</sup> - Naomi Chazan . politicsand society in contemporary. ( boulder. lynneEiennerpubli shens ). 1999 . p321.

عالية من فرص العمل المتاحة و المحددة زمنيا فيما لو أبدت استعدادها للتعاون حيال استرجاع المهاجرين غير الشرعيين.

و قد قامت دول الإتحاد الأوربي بإجراء اتفاقيات ثنائية مع دول من الشرق الأوسط في مجال تنظيم عملية الهجرة و انتقال المواطنين فيما بينها و أيضا في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية و علاج آثارها المترتبة.<sup>1</sup>

هذا و قد تم توقيع العيد من الاتفاقيات الثنائية بين الدول منها ما يلي:

أولا: اتفاقية بين إيطاليا و مصر .

و تنص هذه الاتفاقية على إعطاء فترة كافية للسلطات المصرية لإعادة توطين مواطنيها مع تحمل الجانب الإيطالي لكافة تكاليف عملية إعادة التوطين ، و بموجب هذه الاتفاقية قام الجانب الإيطالي بتحسين أوضاع الآلاف من المصريين المقيمين بشكل غير قانوني ( غير شرعي ) في إيطاليا عام 2006 ، و أمنت هذه الاتفاقية حصة سنوية في سوق العمل تبلغ 7000 م تأشيرة عمل دائمة وموسمية للعمالة المصرية ، و في حالة الحاجة إلى تأهيل و تدريب العمالة يقوم الجانب الإيطالي بتنظيم دورات تدريبية لتأهيل العمالة المصرية عن طريق معهد بموسكو .

ثانيا: اتفاقية بين إيطاليا و الجزائر .

و بموجب هذه الاتفاقية تم ترحيل المهاجرين غير الشرعيين الجزائريين بعد التحقق من جنسياتهم، و قد تم بالفعل ترحيل أكثر من نصف مليون شخص، و قد قدمت الحكومة الإيطالية ألف تأشيرة عمل للجزائريين عام 2008 و مثلها عام 2009.

<sup>1</sup> - مصطفى عبد العزيز مرسى. تأثير الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا على صورة المغترب العربي . ندوة من تنظيم جامعة الدول العربية ، " المغتربون العرب من شمال إفريقيا في المهجر الاوروبي . 2007 . ص 153 .

## ثالثا: اتفاقية بين إيطاليا و ليبيا.

و هي مذكرة تفاهم وقعت في يوليو 2003م للحد من الهجرة غير الشرعية تضمنت تقديم معدات فنية و تجهيزات مراقبة لمساعدة الحكومة الليبية في القضاء على الهجرة غير الشرعية.

## البند رابعا: اتفاقية بين إسبانيا و المغرب.

و تعد نموذجا من الاتفاقيات الناجحة في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية و بموجب هذه الاتفاقية يسمح لعدد 3000 عامل موسمي من المغرب، و لا تزيد مدة العمل عن 09 أشهر، و يفضل الملتزمون من الذين سبق لهم العمل في إسبانيا.

## خامسا: اتفاقية بين إسبانيا و موريتانيا.

قد أجرى اتفاق بين الدولتين لمواجهة مشكلة سفينة عالقة تقل عددا من المهاجرين غير الشرعيين في السواحل الموريتانية كانوا في طريقهم إلى إسبانيا، و بموجب هذا الاتفاق التزمت موريتانيا بترحيل هؤلاء المهاجرين إلى دولهم و التزمت إسبانيا بإقامة مشفى ميداني لاستقبال المصابين منهم.<sup>1</sup>

## الفرع الثاني: الهجرة غير الشرعية في إطار المواثيق الدولية.

لما شعرت الدول بخطورة تهريب البشر سواء على حياة المهاجرين بطرق غير شرعية، و ما تتعرض له من آثار سبق ذكرها، قررت الدول تشديد الرقابة على منافذها و محاولة وضع قواعد لمكافحة هذه الظاهرة و القضاء عليها و الانضمام إلى المعاهدات الدولية التي تكافح الهجرة غير الشرعية و من بينها:

## أولا : بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر و البحر والجو.

تم التوقيع عليه بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (25) في الدورة (55) بتاريخ 2000/11/15 بهدف تعزيز التعاون الدولي في مجال الهجرة الدولية و التنمية من أجل معالجة

1 - مصطفى عبد العزيز مرسي . مرجع سابق . ص ص 154 - 155 .

الأسباب الجذرية للهجرة خاصة ما يتصل منها بالفقر، و يهدف البروتوكول إلى تحقيق أقصى حد من فوائد الهجرة الدولية، و هو يركز على حسن معاملة المهاجرين و حماية حقوقهم الإنسانية، و محاربة أنشطة الجماعات الإجرامية المنظمة في مجال تهريب المهاجرين و سائر الأنشطة الإجرامية ذات الصلة.

و قد تضمن البروتوكول<sup>1</sup> مواد عديدة من أهمها: تهريب المهاجرين عن طريق البر ، تدابير مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البحر ، التدابير الحدودية ، أمن و مراقبة الوثائق ، شرعية الوثائق و صلاحيتها .

و تشير أحكام المادة الثانية منه إلى أنه " و لأغراض هذا البروتوكول و منه مكافحة تهريب المهاجرين و كذلك تعزيز التعاون الدولي بين الدول الأطراف تحقيقا لتلك الغاية ، مع حماية حقوق المهاجرين المهربين " .

و قد ركزت المادة 16 منه على ما يلي:

" تعتمد كل دولة طرف ما قدم يلزم من تدابير تشريعية و تدابير أخرى لتجريم الأفعال التالية في حال إرتكابها عمدا و من أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة أخرى:

أ- تهريب المهاجرين

ب- القيام بغرض تسهيل تهريب المهاجرين عن طريق إعداد وثيقة من هذا القبيل أو توفيرها أو حيازتها.

ج- تمكين شخص ليس مواطنا أو مقيما دائما في الدولة المعنية من البقاء فيها دون تقييد بالشروط اللازمة للبقاء المشروع في تلك الدولة ، و ذلك باستخدام الوسائل المذكورة في الفقرة (ب).

و قد ركزت المادة 18 على إعادة المهاجرين إلى بلادهم الأصلية من خلال المواد المتقدمة نجد أن البروتوكول حرص على التأكيد أن الهجرة غير الشرعية هي جريمة دولية بطبيعتها، و من ثم لا يمكن لدولة بمفردها مكافحتها، مما يتطلب نهجا دوليا شاملا لمواجهة هذه الجريمة و هو ما يتطلب

<sup>1</sup> - ويعتبر مكملا لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة والتي تهدف لتعزيز التعاون الدولي لمنع الجريمة المنظمة ومكافحتها بمزيد من الفعالية وأشتملت على تسع وعشرين (29) مادة.

التعاون بين الدول لمكافحة تهريب المهاجرين و القبض على مرتكبيها و معاقبتهم وفقا للقوانين الوطنية و اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهتها من تبادل المعلومات و غيرها من التدابير الأمنية و الاقتصادية و الاجتماعية، و على ذلك يهدف البروتوكول، من خلال استقراء نصوصه إلى الأهداف التالية:

- منع و مكافحة تهريب المهاجرين.
- حماية حقوق المهاجرين المهريين و مساعدتهم مع احترام كامل حقوقهم الإنسانية.
- تعزيز لتعاون بين الدول الأطراف على تحقيق تلك الأهداف.

و قد صادقت الجزائر على هذا البروتوكول بموجب المرسوم الرئاسي رقم 418/03 المؤرخ في 14 رمضان 1424 الموافق ل 2003/11/09م.<sup>1</sup>

و مما سلف يتبين الآتي:

جاء بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة على ضوء أسس حقوق الإنسان وقوانين الهجرة واللجوء ، لضمان حماية المهاجرين غير الشرعيين ، بحسبانهم ضحايا ضعفاء يقعون فريسة للمهريين الذين يمكنونهم من العبور غير الشرعي.

إلا أن البعض يرون أن المهاجرين غير الشرعيين هم في حقيقتهم شركاء في جريمة الهجرة غير الشرعية لأنهم لجأوا إليها طواعية بمحض إرادتهم ، وبناء عليه فهم أقل استحقاقا للحماية الدولية مقارنة بضحايا الاتجار بالبشر ، إلا أنه يتعين على الدول أن تأخذ الإجراءات اللازمة لتوفير الحماية اللازمة للمهاجرين ضد العنف والاستغلال ن قبل المهريين .

### ثانيا: اتفاقية الشنغن

وقعت في 14 جوان عام 1989 و المتبوعة بمعاهدة " الشنجن " 1990 التي تضم دول الاتحاد الأوروبي الموقعة عليها ، و هي تضمن حرية التنقل داخل هذا المجال ، و تنتهج سياسة موحدة اتجاه الهجرة القادمة من خارج الإتحاد الأوروبي ، فكان من أبرز نتائجها أنها حدت بقوة من منح التأشيرات للدخول إلى أوروبا، الأمر الذي ترك في أوساط الراغبين في الهجرة إليها شعورا بالإحباط و زاد ذلك من

<sup>1</sup> - ج ر رقم 69 . المؤرخة في 17 رمضان 1424 الموافق ل 2003/11/12 م . ص 10 .

تنشيط حركة الهجرة غير الشرعية إلى القارة الأوروبية، كما وضعت قواعد تخص مراقبة الحدود وسياسات الإبعاد.<sup>1</sup>

و توجب هذه الاتفاقية أن تتبادل الدول في الاتفاقية المعلومات الشخصية و الأمنية مع بعضها عبر ما يسمى "نظام شنجن المعلوماتي"، و هذا ما يدل على سهولة القبض على أي شخص غير مرغوب فيه في أي دولة، مادامت المعلومات المتوفرة تقول ذلك.

كما تم إصدار برنامج تامبيرري "Tampere programme" لعام 1999، و المتعلق بإصدار تشريعات تقنين الهجرة و اللجوء السياسي و محاربة الجريمة المنظمة، و هذا ضمن "إستراتيجية الأمن الأوروبية الجديدة" التي أصدرتها المفوضية الأوروبية حيث سيتم إضافة هذه التشريعات لدعم سياسة التأشيرة المشتركة ووثائق السفر الأمنية، و دعم دور قدرات كلية الشرطة الأوروبية في مجال تدريب كبار الضباط خلال مرحلتها الثانية في 2005 (عند دخولها حيز التنفيذ).<sup>2</sup>

ففي إعلان برشلونة في 27-28 نوفمبر 1995 كانت الهجرة في محور تبادلات بين المجتمعات المدنية وخصوصا في خانة الهجرة و الإرهاب،

ففي خانة الهجرة كان هناك إجماع لأعضاء دول ضفتي المتوسط على أنه و نظرا لأهميتها في العلاقات الأوروبية - المتوسطية فإنه سيتم تشجيع عقد الاجتماعات من أجل الوصول إلى اقتراحات تخص التدفق و الضغط الناتجين عن الهجرة.

أما بخصوص الهجرة غير الشرعية فإنها أدرجت ضمن خانة الإرهاب الذي تضمن كذلك بالإضافة إليها تهريب المخدرات، إجرام دولي، حيث سيتم تنظيم اجتماعات فيما يخص التدابير الفعلية التي يجب أخذها لتحسين التعاون بين السلطات البوليسية و العدالية و الجمركية و غيرها للمكافحة ضد الهجرة غير الشرعية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> -Laetitia vanEeckout. Débat public l'immigration. Paris : Odile Jacob. La documentation française.

Janvier. 2007. p p 60-61 .

<sup>2</sup> - محمد زكرياء جاسم . أمن المتوسط بين المفهوم الأوروبي والقلق العربي من مشروعات الشرق الأوسط الكبير والشراكة المتوسطية. ملتقى قسنطينة. 2008 . ص ص 128-129 .

<sup>3</sup> - نص إعلان برشلونة الذي تمت المصادقة عليه في المؤتمر الأورو متوسطي. 27 -28 نوفمبر 1995. من الموقع لالكتروني

ثالثا : القمة المتوسطية التي عقدت في تونس بتاريخ 05

2003/12/.

كانت الهجرة من أوليات قمة منتدى (5+5) الذي عقد بتونس في 05-06 ديسمبر 2003، و عنت من خلاله الدول المغاربية إلى ضرورة إيجاد مقاربة شاملة لمعالجة المشاكل من خلال تعاون حقيقي و منسق لمجابهة الهجرة غير الشرعية و الاتجار بالبشر، و كذلك معالجة أسبابها الحقيقية في نطاق الحرص على احترام مبادئ الكرامة الإنسانية.<sup>1</sup>

و تتجسد خطورة تعامل البلدان الأوروبية مع قضية الهجرة العالمية فيما جا في الوثيقة الخضراء، و تعرف كذلك ب "الكتاب الأخضر حول الهجرة" الصادر عن الإتحاد الأوروبي من خلال المجلس الأوروبي في 11 جانفي 2005 الذي ضم المنظمات الحكومية و غير الحكومية الأوروبية الخاصة بالتعاون الأوروبي من ناحية و التعاون مع دول شمال إفريقيا من ناحية أخرى، هذه الوثيقة تتجه نحو تبني سياسة الهجرة الانتقائية التي تجذب أصحاب المهارات و العقول من المهاجرين و ترفض الأشخاص الآخرين، دون أن تراعي أثر ذلك على التنمية في البلدان النامية، فهي تركز سياستها على منع دخول المهاجرين إليها عن طريق إنشاء معسكرات لتجميع المهاجرين في دول عبورهم إليها، و تشديد الإجراءات الأمنية و إنشاء الحواجز.<sup>2</sup>

### المبحث الثاني: استراتيجيات مكافحة الهجرة غير الشرعية.

عندما نتحدث عن الهجرة عامة على هذا المستوى نعرف أننا بصدد ظاهرة كلاسيكية متجذرة أبرزت العديد من الإشكاليات، كمشكلة الاندماج، المعاملات التمييزية، البطالة و بروز تيارات حزبية معادية للمهاجرين.

<http://www.delegy.ec.europa.eu/AR/docs/Barcelona-arabic1.doc>

<sup>1</sup> - إعلان تونس للقمة الأولى لرؤساء دول وحكومات بلدان الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط حوار (5+5) . في 5-6 ديسمبر 2003 .

<sup>2</sup> - مغاوري شلبي . الأبعاد الاقتصادية لهجرة العمالة " السياسة الدولية" . عدد 165 . يوليو 2006 . ص 50 .

و بالتالي تقع على عاتق الدولة التي تعاني من موجات الهجرة غير الشرعية سواء الوافدة إليها والخارجة منها القيام بمجهودات للتصدي لهذه الظاهرة و هذا لا يقع على عاتق الحكومة فقط و لكن الأمر يستدعي أن تقوم بذلك الدولة شعبا و حكومة.وعليه سنتناول في هذا المبحث الآليات الوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية (المطلب الأول) ، بالإضافة إلى الآليات الإقليمية والدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية (المطلب الثاني).

### المطلب الأول: الآليات الوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

و سنتناول هذه الآليات من خلال عرض آليات الوقاية من الهجرة غير الشرعية (الفرع الأول) و الآليات الأمنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية (الفرع الثاني).

#### الفرع الأول: آليات الوقاية من الهجرة غير الشرعية.

تأتي التدابير الوقائية قبل آليات الحماية ، ومعنى التدبير الوقائي هو منع كل مامن شأنه أن يؤدي إلى ظهور الهجرة غير الشرعية ، من خلال عدة مجالات نتناولها فيما يلي.

#### أولاً: التدابير الاجتماعية و الاقتصادية.

إن الطبيعة البشرية ليست دائما ثورية و متجددة عند كل الناس، و لا يتطور منهم إلا قليلون الذين يشتغل داخلهم الطموح.<sup>1</sup>

### 1 -التربية و التعليم:

المفهوم المعاصر للتربية يعود إلى المفهوم الإسلامي لها بطلب العلم من المهد إلى اللحد، و تبدوا التربية بضوء هذا المفهوم كعملية تثقيف مجتمعي، تبدأ من لحظة الولادة، و تنتهي مع آخر لحظة في الحياة.

1 - نبيل راغب . هيبة الدولة (التحدي والتصدي) . دار غريب. د.ط. القاهرة. ص 67 .

حيث تقوم بدورها بتكوين شخصية الإنسان و توجيه سلوكه، و يقع على عتق الوالدين تربية أبنائهم تربية صالحة، و تنشئتهم على حب الخير و الفضيلة، أما إذا كانت تنشئة غير صحيحة فإن الطفل سيكون على الأرجح منحرفا.

و عند خروج الطفل من البيت و التحاقه بالمدرسة، فإن على المعلمين في جميع الأطوار التعليمية أن يأخذ الرسالة على محمل الجد، و محاولة تقوية و تثبيت الهوية الوطنية لدى الأفراد منذ الصغر.<sup>1</sup>

## 2 - الأمن الاجتماعي:

تتناول دراسة الأمن الاجتماعي في العالم العربي المعطيات المتوفرة حول تعقيد المتطلبات الأساسية لقيام المجتمع العربي على أساس سليم يضمن لأبنائه الاستقرار النفسي و المعيشي و كذلك عرضا لصورة ما يعتري هذا المجتمع من اهتزاز نتيجة للانحراف و الإجماع تمهيدا لدراسة أسبابه و سبل معالجته و الوقاية منه.

فبأي تطور لا يرافقه تطور في المؤسسات و الأجهزة يبقى قاصرا على تلبية حاجات المواطنين فتتعدم آثاره الإيجابية لتظهر مكانها تلك الآثار السلبية و أهمها الفوضى في توزيع المداخل و ترشيده و استثمارها ما سيتتبع ذلك من خلل في البنية الاجتماعية ككل.<sup>2</sup>

و من أهم أهداف التنمية:

- زيادة إنتاج السلع و الخدمات ذات القدرة على إشباع الحاجات الأساسية للبشر و هو ما يعني تحرير الإنسان من الفقر
- و العوز و الجهل و المرض.
- رفع مستوى الحياة البشرية.
- تحرير الإنسان من الاستغلال و المهانة من خلال توفير أفضل الفرص لتطوير قدراته.

ثانيا: التدابير السياسية و القانونية.

<sup>1</sup> - حسن صعب. الإنسان العربي وتحدي الثورة العلمية والتكنولوجية. دار العلم للملايين . ط 2 . لبنان. 1981 . ص 120 .

<sup>2</sup> - مصطفى العوجي . دروس في العلم الجنائي. ج 2 . مؤسسة نوفل . ط 2 . بيروت . لبنان. 1987 . 332 .

للدولة أدوار عديدة تقوم بها من أجل ضمان العيش الكريم للشعب و ضمان حريته و الحرص على أمنه، و لكي لا يرغب أفراد الشعب في ترك البلاد و الهجرة منها و لو بطرق غير شرعية ضارين بذلك عرض الحائط الأنظمة و القوانين و لو تسبب ذلك بتعريضهم للعقوبة.

فالدولة لا تكسب هيبتها إلا إذا كانت سيادة و متحررة من أية ضغوطات تعتري هذه السيادة، و حرة في مزاوله سلطتها في اتجاهات متعددة، و تشمل السلطة السياسية للدولة وضع القوانين التنظيمية للمجتمع، و القواعد السلوكية للأفراد، أو الحكم أو التحكيم أو إصدار القرارات في حالة أي فرق لهذه القوانين، أو أية مخالفة لتلك القواعد و هذه الصلاحيات تمكنها من التدخل في شتى المجالات الاقتصادية و السياسية و العسكرية و غيرها.

و تتجلى هيئة الدولة في النظام الديمقراطي الذي يسمح فيه القانون للمحكومين بالطاعة، ليس كفرد ب كمبدأ، أو قيمة أو وظيفة.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: الآليات الأمنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

#### أولاً: مراقبة الحدود و التدابير الخاصة بمراكز العبور.

تشكل عملية مراقبة الحدود أجد أهم الوسائل في ردع الهجرة غير الشرعية، و هي تعبر عن حق الدول في تنظيم الهجرة الوافدة إليها و في نفس الوقت هي حماية تمارسها على إقليمها ضد تدفق الأجانب.

و إذا كان هذا الأسلوب في محاربة الظاهرة لم يعد هو الوحيد المطبق في ظل إستراتيجية التنمية الرامية إلى نفس الهدف، فإن استحالة القضاء نهائياً عليها حتى مع تحقيق التطور في دول الانطلاق يجعل التنسيق في مجال مراقبة الحدود أمراً ضرورياً بين الدول التي هي بحاجة ماسة إلى الإمكانيات التكنولوجية و المادية و كذلك إلى أعوان مختصين في مراقبة الحدود.

و الاتحاد الأوروبي من جانبه لا يمكنه الاستغناء عن دور الدول المغاربية للحد من تدفق المهاجرين السريين، سواء الذين هم من رعاياها أو القادمين من دول إفريقية جنوب الصحراء.

#### 1: الجزائر.

<sup>1</sup> - خليل راغب، المرجع السابق. ص 31-32 .

عرفت الجزائر موجات هجرة غير شرعية هائلة خاصة في الآونة الأخيرة نحو عدد من البلدان الأوروبية و ذلك راجع إلى عدة أسباب يعاني منها الفرد الجزائري من مختلف شرائح المجتمع و فئاته العمرية، فتسارعت الجزائر إلى إتخاذ إجراءات تنظيمية بغية فرض الحصار على الحدود و تضيق الخناق على المغادرة غير الشرعية للبلاد.

### 1- الإجراءات التنظيمية:

رجال شرطة الحدود يقومون بتوقيف العديد من المهاجرين غير الشرعيين يوميا، و عند اكتشافهم عند التفتيش يتم اقتيادهم إلى فصيلة الشرطة القضائية التي تحقق معهم و تشخص هويتهم، وتتأكد منها بمصلحة تحديد الهوية و تتعرف على طرقهم المستعملة للهجرة غير الشرعية، و يحرر ضدهم إجراء جزائي طبقا للمواد 550.543 من القانون البحري رقم 05/98 أو مواد قانون العقوبات إذا كان محل ارتكاب و يتم تقديمهم إلى العدالة أما الذين يكونون محل بحث فهم يحولن إلى مصالح أمن الولاية أو الدائرة لتقديمهم إلى الجهة المطلوبة.<sup>1</sup>

### 2- الإجراءات الأمنية:

الأضرار التي تسببها الهجرة غير الشرعية بدأت تشكل انشغالا ذو أهمية بالغة و خاصة لمصالح الأمن، و شساعة مساحة الجزائر و طول الحدود البرية و البحرية فرض على الجزائر تعزيز المراقبة على حدودها حيث أوكلت لعدة وحدات أمنية بتنظيم العبور و حماية الحدود.

### 3- المصالح الأمنية:

مجموعة حراس الحدود و هي مجموعة تابعة لوحدات الجيش الوطني الشعبي تعمل على طول الحدود البرية الجزائرية و تضمن الحراسة الدائمة بفضل وجود وحدات راجلة و أخرى متنقلة مكلفة بملاحظة و إفشال كل محاولات التهريب أو دخول الإرهابيين،

<sup>1</sup> - الأخضر عمر الدهمي. ندوة علمية حول التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير الشرعية . دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر . بحث مقدم يوم 8 فبراير 2010 . بجامعة نايف للعلوم الأمنية . المملكة العربية السعودية . ص 4 .

و الهجرة غير الشرعية. وقد تمكن هذه المجموعة من إحباط عدة محاولات للتهريب وبالأخص في المنطقة الحدودية مع المغرب.

• حراس السواحل: و هي مصلحة تابعة لوزارة الدفاع الوطني تتكفل أساسا بحراسة السواحل و حمايتها من كل محاولات التهريب البحري حيث تقوم بتدخلات و إحباط كل محاولات التهريب للأشخاص و البضائع و تضمن الحراسة للبواخر الأجنبية.

#### 4- مصالح شرطة الحدود:

و لها دور هام في مراقبة الحدود الجزائرية البرية و البحرية و الجوية، و هي مكلفة أساسا بالمهام التالية:

- مراقبة حركة عبور الأشخاص و البضائع عبر الحدود.
- مكافحة الآفات الاجتماعية كالهجرة غير الشرعية و المخدرات و التهريب
- مراقبة الوثائق المتعلقة بالسفر و كشف الأشخاص الذين هم في حالة بحث أو فرار.

#### 2 : الإتحاد الأوروبي.

تعمل المراقبة الأوروبية على أكثر من مستوى لقطع الطريق أمام جميع صور الهجرة التسلية على أكثر من مستوى حيث يتم العمل على أربعة مستويات:

1- مراقبة الحدود لمنع أي عملية دخول غير قانونية و فرض تأشيرة دخول لأية عملية دخول لمنطقة شنجن.

2- مكافحة المتاجرة بالبشر و تهريبهم.

3- مراقبة أعمال النقل التي تقوم بتقلات غير قانونية.

وعليه فإن الإتحاد الأوروبي يضع في أولوياته حماية حدوده من أي اختراقات وذلك بفرض إجراءات صارمة في وجه المهاجرين من خلال غلق الحدود وعدم السماح للمهاجرين غير الشرعيين بالدخول إلى الإتحاد الأوروبي ، بالإضافة إلى قمع كل أنواع الأعمال غير القانونية التي من شأنها تهديد أمن واستقرار دول الإتحاد.

ثانيا: مراقبة نشاط الشبكات الإجرامية ذات العلاقة بالظاهرة.

تتركز الإشكالية الثانية في محاربة الهجرة غير الشرعية على مراقبة نشاط الشبكات التي تقوم باستغلال المهاجرين و هي نوعين، جماعات متخصصة في تهريب المهاجرين و نقلهم إلى بلد الاستقرار و أخرى متخصصة في تشغيلهم بصفة غير قانونية و الحقيقة أنه يجب إعلان الحرب على هذه الشبكات نظرا لأهميتها في مجال محاربة الهجرة غير الشرعية من حيث أنها تساهم كثيرا في نموها، فالمهريون يشجعونها بالتكفل بعملية نقل المهاجرين و توفير الجو الملائم للتستر. و إذ كانت هذه الشبكات اليوم مستقلة عن بعضها فإنها تاريخيا متفرعة عن أصل واحد و هي مجموعة من شبكات أرباب العمل الأوروبيين الذين كانوا في بداية العشرينات يقوم بنقل العمال الرخيصين إلى أوروبا.

### 1- محاربة شبكة التهريب.

و تتجلى أهمية محاربة هذه الشبكات في جانبين، أولهما الدور الرائد الذي تلعبه في تطور و تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، و الثاني هو أنها تطرح مشكلة توصف على أنها مشكلة العصر و يتعلق الأمر بالاستغلال الذي يتعرض له هؤلاء الأشخاص و الذي يشبه إلى حد بعيد الاسترزاق، جراء ما تساهم فيه هذه الظاهرة من تخفيض في الأجور إلى حد أن أصبح توظيف المهاجرين السريين يوصف بالعبودية الحديثة، و هناك نوع آخر من الاستغلال تمارسه هذه الشبكات و يتمثل في الثمن الذي تتطلبه عملية التهريب و الذي قد يصل إلى 70 ألف دولار في أمريكا و على هذا الأساس فإن ردع هؤلاء المهريين الذين يتاجرون بالبشر ووضع حد لعملياتهم هو محورهم من محاور التعاون بين الدول الأوروبية و المغاربية.<sup>1</sup>

### 2- محاربة العمل الموازي:

إن العلاقة الوطيدة بين العمل الموازي و الهجرة غير القانونية حيث أن وفرة الظروف الملائمة للعمل بعيدا عن رقابة سلطات الدول تزيد في تدفق المهاجرين غير الشرعيين، بينما ينقص نوافذهم كلما نقصت فرص العمل، لذا فإن مراقبة مجال العمل سواء في دول العبور التي يتم فيها تأمين ثمن السفر

<sup>1</sup> -ب . زينب . الرق الحديث يتحدى الاتفاقيات الدولية 12 مليون "عبد" يجنون 32 مليار سنويا. جريدة الخبر. عدد 4701 . بتاريخ

أو في دول الوصول التي تكون محطة الاستقرار لها أهمية كبيرة في محاربة الهجرة غير الشرعية، حيث إذا تم القضاء على هذه الظاهرة يتم القضاء على السبب الرئيسي المغري للمهاجرين و كنتيجة منطقية يتم القضاء على الهجرة السرية.

و لكن رغم ذلك فليس هناك حديث كبير حولها و حول الطرق الكفيلة بمحاربتها، و قد يكون السبب في ذلك راجع إلى اعتبار العمل الموازي مشكلة داخلية للدول.<sup>1</sup>

ثالثاً: إعادة المهاجرين إلى أوطانهم و حمايتهم.

إن الفئة التي تعبر الحدود بطرق شرعية ثم تستقر في بلد الوصول بطريقة سرية لا يمكن ردها بوسائل مراقبة الحدود، كما أن نسبة كبيرة المهاجرين العابرين للحدود غالباً ما ينجحون في الوصول إلى بلدان الاستقرار، و هذا ما خلف مجتمعات بأكملها من المهاجرين غير الشرعيين في أوروبا يجب أن يتم معالجتها.

و بالنسبة لأغلب الدول الأوروبية لا يمكن أن يكون الحل في تسوية وضعيتهم لان نتائجها معروفة و ستؤدي لا محال إلى تشجيع الوافدين الجدد، ولا يمكن أن يكون الحل هو تركهم في تلك الوضعية أي العيش في الظل.

لذا فان الاختيار الأخير المتبقي هو إعادتهم من حيث أتوا سواء إلى دول الانطلاق أو إلى دول العبور.

على عكس كل النقاط الأخرى المتعلقة بالهجرة السرية فان قبول إعادة المهاجرين تشكل محور أساسي في السياسة الأوروبية، إذ تعتبرها الوسيلة الأنجع للتخلص من تلك الأعداد الكبيرة من المهاجرين الذين يقيمون على إقليمها بطريقة غير شرعية.

و لذلك تنص جل الاتفاقيات التي وقعها الاتحاد الأوروبي مع دول المصدر أو العبور على أن الدولة التي يدخل منها المهاجرين السريين أو التي تعتبر موطناً أصلياً لهم بقبول إعادتهم إليها.

بالنسبة لاتفاقية برشلونة احتوت بنداً خاصاً بالهجرة السرية و تناولت إجراء عمليات قبول عدة المهاجرين بتعبيرها: "...و في مجال الهجرة غير الشرعية، يقررون زيادة التعاون فيما بينهم و في هذا

<sup>2</sup> -ب . زينب . المرجع نفسه . ص ص 14.15.

الصدد، و إيماننا منهم عن مسؤوليتهم في إعادة قبول المهاجرين، فقد وافق المشاركون على تبني الخطوات و الإجراءات اللازمة عن طريق الاتفاقيات أو الترتيبات الثنائية لإعادة قبول المواطنين الذين يوجدون في وضع غير شرعي....".

و لكن هناك دول مثل الجزائر ترفض جذريا هذه الحلول العقيمة في محاربة الهجرة غير القانونية التي تعتبر ظاهرة ذات طابع سياسي بالتالي فلا تقبل أن تكون حلولها بأساليب غير إنسانية، بالإضافة إلى أنها تقبل فقط رعاياها و ترفض أي مبادرة أخرى ترمي إلى إنشاء محتشدات أو مراكز عبور للأفارقة داخل إقليمها، و من جهة أخرى هناك مشكلة تتعلق بوجود حماية هذه الفئة من مختلف الانتهاكات لحقوق الإنسان التي تمارس عليهم يوميا من طرف سلطات الدول و من طرف الشبكات المتخصصة في نقلهم و تشغيلهم و كذلك حمايتهم من أخطار الرحلات التي يتعرضون لها، و لا نتوقف خطورة هذه الظاهرة هنا لأن أعداد المفقودين في الصحاري قد يكون اضعف من الغرقى، خاصة في ظل الإجراءات التي تتخذها الدول لإعادة المهاجرين الأفارقة إلى أوطانهم حيث تكتفي بمجرد نقلهم للحدود و تركهم في الصحاري.

## المطلب الثاني: الآليات الإقليمية والدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

وستتناول هذا المطلب من خلال تبين التعاون فيما بين الدول الإفريقية ( الفرع الأول) ، وكذلك التعاون الأورو متوسطي (الفرع الثاني).

## الفرع الأول: التعاون فيما بين الدول الإفريقية.

إن الدول الإفريقية استطاعت أن تضع بعض الخطوات نحو الأمام في مجال البحث ومناقشة الهجرة غير الشرعية عن طريق أعمال منظمة الاتحاد الإفريقي في دورته في السودان ، من خلال المقترح الجزائري حول إقامة أيام دراسية لخبراء ووزراء أفارقة بشأن الهجرة غير الشرعية و تقييم للحالة التي تعيشها إفريقيا في هذا المجال.

وقبل أن يتم عقد هذا للقاء أجمع السيد عبد القادر مساهل الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغربية والإفريقية بسفراء الاتحاد الأوروبي بغية إطلاعهم على وضع التحضيرات الجارية لاجتماع الخبراء الأفارقة الذي عقد في 03-05 مارس 2006 ، وهو بدوره يعتبر تمهيدا للقاء الوزاري الأورو-إفريقي.

وكان هذا اللقاء يرمي إلى وضع وإعداد خارطة طريق " إفريقية حول المحادثات المقرر إجراؤها مع الشركاء الأوروبيين على المستوى الوزاري ومن أجل وضع الإستراتيجية الإفريقية في هذا المجال موحدة.<sup>1</sup>

ويبرز دور الدول في حماية المهاجرين السريين في كل المجالات التي تهدد سلامتهم من أخطار الرحلات وتعسف موظفيها ومن استغلال شبكات المهربين وأرباب العمل ، ولهذا فإن بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين قد أقر بالدور الكبير الذي يجب أن تلعبه الدول في حماية المهاجرين السريين معتبرا إياهم ضحايا للجماعات المختصة بالتهريب.

إذ تنص المادة 05 منه على أنه " لا يجوز أن يصبح المهاجرون عرضة للملاحقة الجنائية " وهذا يعتبر حماية للمهاجرين من الأجهزة القانونية للدول ، ومن جانب آخر تقر بوجود حماية المهاجرين من المهربين من خلال وضع النصوص القانونية اللازمة لتجريم التهريب وأي فعل آخر متعلق به ، وهذا ما تنص عليه المادة 06 فقرة 01 ، والفقرة 03 من نفس المادة على أنه " يتعين على كل دولة طرف أن تعتمد ما قد يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى ...".

1- ب.ك "مساهل يجمع السفراء الافارقة والاوروبيين حول قضية الهجرة"، جريدة الخبر. العدد 4655. بتاريخ 2006/03/19. ص02

لكن وبالرغم من ذلك مازال المهاجرون يتعرضون للتوقيف والحبس حتى من دون محاكمة ، بالإضافة إلى ذلك نجد أن معظم الدول لا تعطي أهمية كبيرة لهؤلاء المهاجرين ، بحيث يجدر بالدول وضع قوانين خاصة بهذه الظاهرة وبكل ما يتعلق بها وليس مجرد إدراجها في القوانين العقابية من خلال الاكتفاء بمادة أو اثنتين تعالجان هذه الظاهرة .

### الفرع الثاني : التعاون الأورو متوسطي.

ويقصد به التكامل القائم بين الدول الأوروبية والذي بدأ بالسوق الأوروبية المشتركة في إطار معاهدة روما لعام 1957 ، ثم تحول إلى سوق أوروبية موحدة في عام 1992 في ظل معاهدة " ماسترخت " و توسع الاتحاد في عام 2004 ليشمل 25 دولة.

كما سعى لبناء سياسة متوسطة موحدة وتقوية التحالف مع الولايات المتحدة وقامت بتوسيع تعاونها مع دول شرق أوروبا وآسيا وإفريقيا.<sup>1</sup>

وفي مسألة الهجرة غير القانونية بدأ التنسيق الأوروبي من خلال معاهدة " شنغن" التي وقعت في مايو 1985 ، ثم تلتها اتفاقيات أخرى أهمها حاليا معاهدة "أمستردام " التي دخلت حيز التنفيذ في 01 ماي 2004 ، واشتملت هذه الاتفاقية على أهم القضايا المتعلقة بانتقال الأشخاص داخل أقاليم الدول الأعضاء سواء كانوا رعايا لهذه البلدان أو أجانب .

أما في إطار برامجها لمكافحة الهجرة غير الشرعية فتقترح أوروبا عدة إجراءات وآليات تم التوصل إليها في لقاءاتها العديدة المتعلقة بهذا الشأن وأهمها مقترحات المجلس الأوروبي المنعقد في " تامبر " في عام 1997 حيث تعهدت الدول المجتمعة على السعي لمكافحة أسباب الهجرة السرية من أجل تنظيم أفضل للهجرة والسعي لبناء تعاون فعال مع الدول المصدرة و دول العبور ، ودعمتها بخطة العمل تم إقرارها في لقاء فيينا و ألحت فيها على ضرورة تقديم مقترحات قابلة للتجسيد في مجال مكافحة الهجرة السرية.

وأشارت إلى ضرورة توسيع التعاون ليشمل جميع الدول المعنية بالظاهرة وخاصة الدول المنظمة إلى اتفاقية "شنغن" وبدفعها إلى مراعاة مقررات هذه الاتفاقية المتعلقة بدخول الأجانب و إقامتهم وحراسة الحدود وبالخصوص محاربة شبكات تهريب المهاجرين والذين يشغلونهم خلسة.

وما يلاحظ أن الكثير من الدول اليوم ومن بينها الجزائر قد أصدرت قانون خاص بدخول الأجانب وإقامتهم والذي يعتبر وسيلة لمحاربة الهجرة غير الشرعية.

<sup>1</sup> - مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم . التنسيق الاوروي العربي تجاه الشراكة الاورومتوسطية ، دراسة تحليلية . مجلة السياسة الدولية . عدد 148 . أبريل 2002 . ص 14 .

ومما يلاحظ كذلك أن السياسة الأوروبية في وقت ما كثيرا ما كانت تعتمد على الأسلوب الردعي لمحاربة الهجرة غير الشرعية ، لكن مع مرور الوقت وفشل أغلب السياسات الردعية التي طبقتها تراجعت عن هذه الوجهة وأصبحت تميل للبحث عن حلول مشتركة ليست رادعة فقط وإنما تكون معالجة و واقية.

وينبغي الإشارة إلى أن أهم مقترح بالنسبة لأوروبا حول مكافحة الهجرة غير الشرعية هو دعوة اللجنة الأوروبية لمجلس الوزراء إلى ضرورة إنشاء هيئة تختص بشؤون المهاجرين السريين. لكن هذا المقترح بقي حبر على ورق إلي يومنا هذا ، ولم يتم أثارته أبدا رغم تزايد وتفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية .

غير أن الإستراتيجية الإفريقية في هذا المجال لا تقتصر على معالجة مشكلة الهجرة غير القانونية فقط بل تسعى إلى بحث ودراسة ظاهرة الهجرة الدولية وخاصة هجرة الكفاءات التي تعتبر تحديا حقيقيا بالنسبة لإفريقيا قد وصل عددهم إلى 4 ملايين<sup>1</sup>.

لذلك هي لا تريد عزل الهجرة كمشكلة تسبب لها الكثير من الخسائر عن الهجرة غير الشرعية التي تتعكس نتائجها السلبية أكثر على أوروبا ، وبالتالي فهي تقترح إقامة حوار سياسي شامل لكل الجوانب التي نحيط بالهجرة و أبعادها ويتم ذلك في إطار حوار أورو-إفريقي أو ما يعرف بالحوار شمال جنوب ، لكن الأولوية قبل ذلك هي بناء تعاون فعال بين الدول الإفريقية في إطار ما يعرف بمبادرة النيباد "NEPAD"

الفرع الثالث: الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في مكافحة الهجرة غير الشرعية.

أولا: الأمم المتحدة.

عقدت الأمم المتحدة حوار رفيع المستوى حول شؤون الهجرة الدولية والتنمية بمدينة نيويورك في 12 و 15 عام 2006 ، وقد هدف الحوار فيه إلى مناقشة الأبعاد المتعددة للهجرة غير الشرعية ، كما هدف إلى التعرف على قضايا هذه الظاهرة وتطبيق برامج تنموية توفر فرص العمل وكسب العيش والرزق في البلاد التي تنشأ منها الهجرة.

كما أكد الأمين العام للأمم المتحدة في العديد من المحافل الولية موقف المنظمة من الظاهرة ، بأنها واحدة من أكبر التحديات التي سيواجهها الاتحاد الأوروبي في السنوات المقبلة ، لذا أكد على ضرورة أن تتعاون الأول فيما تبذله من جهود لوقفها وخاصة في اتخاذ التدابير الصارمة ضد مهربي

<sup>1</sup> – Hamrouche Ghada . L'algérie propose une stratégie commune pour contrecarrer L'immigratiun clandestine. Journal La tribun . n° 32/01/2006.p 04 .

البشر والاتجار بهم ، وأنه على اللجنة العالمية للهجرة الدولية أن تساعد في وضع قواعد دولية ورسم سياسات أفضل لإدارة الهجرة بالشكل الذي يكفل مصالح الجميع.

وفي هذا الإطار اقترح الأمين العام للأمم المتحدة على الحكومات أن تفكر في إبداء الرغبة في إنشاء منتدى دائم ذي طبيعة طوعية واستشارية يهدف مواصلة المناقشة وتبادل الخبرات على أن تكون الأمم المتحدة هي المنبر وأن يكون موظفوها على استعداد لتزويد الدول الأعضاء بأية مساعدات لرفع مستوى الحياة.<sup>1</sup>

مما يلاحظ هنا أن الأمم المتحدة بالرغم من نداءاتها المتكررة عن الهجرة غير الشرعية وحماية المهاجرين غير الشرعيين وكذلك حماية حقوقهم إلا أنه بالعودة إلى الواقع نجدها أكثر الدول انتهاكا لهذه الحقوق من خلال انتشار العنصرية فيها وبالأخص ضد المسلمين بالإضافة إلى فرضها إجراءات ضد دخول المهاجرين إليها.

من جهة أخرى تعتبرها الدول تدخل في شؤونها الداخلية وذلك بتتصيب نفسها هي المنبر الذي تتطلق منه كل مبادرة.

### ثانياً: اللجنة العالمية للهجرة الدولية.

أنشئت هذه اللجنة بقرار من الأمين العام للأمم المتحدة السابق في أواخر عام 2003 ، من أجل جمع المناقشات الدولية حول الهجرة وتقديم إرشادات بشأن سياسات الهجرة ، وتضم هذه اللجنة " 19 " خبيراً في شؤون الهجرة من كافة مناطق العالم ، وقد بدأت أعمالها في عام 2004 وكلفت بعدة مهام منها :

-السعي من أجل تنظيم حوار حول الهجرة بين الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأطراف الأخرى المهتمة بشؤون الهجرة.

-تحليل أوجه النقص في مناهج معالجة الهجرة الحالية و الروابط بين الهجرة والقضايا العالمية الأخرى و تقديم توصيات للمجتمع الدولي حول كيفية تعزيز الإدارة الوطنية والإقليمية والعالمية للهجرة الدولية.

وقد قامت اللجنة خلال فترة عملها بتنظيم عدة اجتماعات إقليمية لمناقشة موضوع الهجرة ، وأوضحت نشاطها بتقديم تقرير إلى سكرتير عام الأمم المتحدة ، جاء فيه أن المجتمع الدولي عجز عن

1 - أمانة أمحمدي بوزينة ، الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الهجرة غير الشرعية . في الملتقى الوطني الثاني : ظاهرة الهجرة غير الشرعية وأثارها الدولية . حالة الجزائر .. كلية الحقوق والعلوم السياسية . قسم العلوم السياسية . جامعة الشلف . 25-26 ماي 2011.

إدراك الإمكانيات الكاملة للهجرة الدولية ويطالب التقرير بمزيد من التنسيق والتعاون ودعم القدرات من أجل إدارة أكثر فعالية للهجرة على المستوى الإقليمي والوطني والعالمي.<sup>1</sup>

وما يؤخذ على اللجنة العالمية للهجرة الدولية أنه عليها الانتقال إلى العمل الميداني وذلك من خلال إيجاد حلول وقائية قبل أن تكون سياسة رادعة للهجرة غير الشرعية ، فالهجرة غير الشرعية معالمها واضحة وأسبابها تعتبر واحدة في كل الدول ، لذلك يجب على اللجنة العالمية للهجرة الدولية تفعيل آلياتها من أجل الحد من تزايد الأسباب التي تؤدي إلى الهجرة غير الشرعية وبذلك يجد ربه الاهتمام أكثر بهذه الظاهر على الصعيد الدولي وترك الحد منها على الصعيد الداخلي تهتم به كل دولة على مستوى إقليمها وفقا لما يتماشى مع سيادتها.

1 - أمانة أمحمدي بوزينة .. مرجع سابق. ص ص 8-9 .

## خلاصة الفصل الثاني

أخذت الهجرة بمرور الزمن تعرف بعدًا قانونيا خلافا لما كانت عليه سابقا، وذلك بانتظام الدول وترسيم حدودها إضافة إلى إصدارها للتشريعات والقوانين الخاصة بتنظيم تنقل الأشخاص وهجرتهم، وعليه تم اعتبار كل خرق أو تجاوز لتلك القوانين والأنظمة هجرة غير شرعية. فالهجرة بصفة عامة تعني انتقال فرد أو مجموعة من الأفراد من بلد إلى آخر بهدف البحث عن ظروف معيشية أفضل من تلك المتواجدة في البلد الأصلي للمهاجر. كما قد يختلف الهدف أو الغرض من الهجرة من مجرد البحث عن تحسين الوضع الاقتصادي إلى زيارة علاج أو من أجل الدراسة وبالتالي فالهجرة تتغير حسب دوافعها من هجرة مؤقتة عابرة إلى هجرة دائمة طويلة من خلال البحث عن عمل دائم أو الاستقرار عن طريق طلب اللجوء السياسي.

فالهجرة غير الشرعية أصبحت تهمة كل الدول دون استثناء مما أدى بهذه الدول إلى العمل معا لمعالجة هذه الظاهرة، سواء من خلال تشريعاتها الداخلية من خلال وضع قوانين خاصة بهذه الظاهرة، أو من خلال إبرام الاتفاقيات الثنائية أو المصادقة على الاتفاقيات الدولية و الانضمام إلى المنظمات سواء تلك التي على المستوى الإقليمي أو الدولي وهذا كله يصب في خانة إيجاد آليات مناسبة للمواجهة الهجرة غير الشرعية.

## الخاتمة :

نستخلص مما سبق أن ظاهرة الهجرة ليس مسألة ظرفية حيث أن الآليات المستخدمة لحد الساعة غير قادرة على تدبيرها بالشكل الذي يحد من أثارها وانعكاساتها سواء على دول المنبع أو الدول المستقبلية ، وهذا بالرغم من أن هذه الظاهرة لعبت دورا كبيرا في تلاقي مجموعات بشرية متنوعة الثقافة والحضارات والأديان.

وقد أخذت ظاهرة الهجرة غير الشرعية أبعادا أمنية خطيرة ، خصوصا بعد اقترانها بتهديدات وتحديات أخرى كالإرهاب والجريمة المنظمة والتي أدت إلى خلق توترات في المنطقة ، وتوطدت هذه المسلمة بعد أحداث 11 سبتمبر التي أصابت الولايات المتحدة الأمريكية ، وكذا تولي التيار اليمني المتطرف الحكم والذي أثر على عملية صنع القرارات المتعلقة بالسياسة الأوروبية اتجاه الهجرة عموما، والتدفقات السرية خاصة ، سواء على مستوى الاتحاد الأوروبي أو على مستوى الدول كل على حدة.

ونظرا للآثار السلبية التي تنشأ نتيجة لهذه الهجرات فقد قامت المنظمات الدولية والإقليمية والدول المتضررة من ذلك بجهود في سبيل الحد من هذه الهجرة غير الشرعية التي تتم بين الدول وما يترتب عنها من أثار ومخاطر إنسانية و اقتصادية واجتماعية وسياسية ، ومن ناحية أخرى فإن وجود هذه الهجرات وتناميها يعطي مؤشرا على اتساع الهوة بين المجتمعات الإنسانية الغنية والأخرى الفقيرة ، والمجتمعات المستقرة والأخرى المضطربة،

والحاجة في إلى قيام الدول النامية بالإسراع في عمليات التنمية داخل دولها وتطوير نظمها السياسية والاقتصادية والتعليمية وكذلك قيام الدول المتقدمة بمساعدة الدول الفقيرة في المجالات التنموية المتعددة.

وانطلاقا مما سبق يمكن تقديم التوصيات التالية :

1 - قيام هيئة الأمم المتحدة ومن خلال وكالاتها ومنظماتها الإقليمية والمتخصصة باتحاد الخطوات والتدابير اللازمة لمعالجة اتساع الهوة بين الدول الغنية والفقيرة ربما يؤدي إلى تحسين أوضاع

تلك الدول المصدر للهجرة غير الشرعية ووضع إستراتيجيات وخطط للقيام بإصلاحات اقتصادية عميقة على مستوى عالمي.

2- قيام الدول النامية بتنفيذ خطط تنمية بهدف خلق فرص عمل لمواطنيها والقضاء على البطالة

3- تركيز الدول المصدرة للهجرة سياستها على إعادة هيكلة النظام التربوي التعليمي من أجل سد فجوات المهارة، والتجاوب مع مؤشرات سوق العمل ، وتحفيز القدرات وتحفيز السكان على الاستقرار في بلدانهم.

4- استمرار المفاوضات بين دول شمال وجنوب المتوسط في ما يخص الهجرة غير الشرعية من أجل استحداث آليات لتحسين أوضاع المهاجرين والحد من الهجرة غير الشرعية، وفتح قنوات الهجرة القانونية .

5- محاربة التمييز الذي يمارس ضد اللاجئين والمهاجرين، وتعزيز حقوقهم بما في ذلك حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

6 - ضمان قيام المجتمع الدولي بمسئوليته لتأمين الحماية للاجئين والمهاجرين.

7- تفعيل اتحاد المغرب العربي ليقوم بكثير من الأعمال و الأدوار من بينها المساعدة في التصدي للهجرة غير الشرعية التي يعاني منها جميع بلدانه تقريبا .

8 - ضرورة تشديد العقوبة على أعضاء العصابات والتنظيمات التي تنظم الهجرات غير القانونية، سواء قاموا بعملية النقل أو ساعدوا على تنظيمها أو وفرو وسائل النقل... الخ ، كذلك معاقبة كل من ساهم في هذه الجريمة بحكم منصبه أو سلطته في أجهزة الحكومة، وهذا ما يدفعنا إلى ضرورة مراجعة التشريعات القانونية السارية لتكون أكثر صرامة لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

9- ضرورة تكثيف الحملات الإعلامية والدينية لتعريف العازمين على الهجرة غير القانونية بخطورة هذه الظاهرة ، وزيادة الوعي حول واقع الهجرة غير الشرعية ومشاكلها وعواقبها التي تؤدي في اغلب الأحيان إلى الموت.

10- ضرورة إصدار قوانين خاصة بالهجرة غير الشرعية مثل ما هو الحال في دولة مصر التي خصت هذه الظاهرة بقانون خاص بها، الأمر الذي يساهم ولو بقدر قليل من الإلمام بكل جوانب هذه الظاهرة والأفعال التي تدخل في ارتكابها.

قائمة المراجع :

أولا : المراجع باللغة العربية.

1 - الكتب .

أ- الكتب العامة:

1 - د. الفيروز أبادي محمد الدين . محمد بن يعقوب . القاموس المحيط . دار الفكر بيروت . ج2 .  
دون سنة نشر .

2 - أنور عطية العدل . السكان والتنمية . دار المعرفة الجامعية . الاسكندرية . 1978 .

3 - خليل حسين العلاقات الدولية النظرية والواقع والأشخاص والقضايا . منشورات الحلبي الحقوقية  
لبنان . 2010 .

4 زوزو عبد الحميد . دور المهاجرين الجزائريين في الحركة الوطنية بين الحربين 1919-1939 .  
الجزائر .

5 - سعيدي يحيى وبوقرة رابح وقرين علي . الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبطالة في  
الوطن العربي . جامعة المسيلة . الجزائر . دون سنة النشر .

6 - عبد الحق عباس . واقع مرفوض ورأؤهم ومستقبل مجهول أمامهم ... يأس الشباب في الجزائر  
يدفعهم للموت غرقا في عرض المتوسط . الشهاب للإعلام 1427/03/08 هـ .

7 - علي عبد الرزاق جلبي . علم إجتماع السكان . ط3 . دار المعرفة الجامعية . الاسكندرية .  
دون سنة نشر .

8 - علي عبد القادر القهوجي وفتوح عبد الله الشاذلي . علم الإجرام وعلم العقاب . ط3 . ديوان  
المطبوعات الجامعية . بن عكنون . 2006 .

9 - فليب فارح . الهجرة المتوسطة تقرير عام 2005 حالة الجزائر . تقرير: أنور مغيث وشريف  
يونس . المفوضية الأوروبية . ميديا . معهد الجامعة الأوروبية . 2007 .

- 10- فيصل شنتاوي . حقوق الانسان والقانون الدولي الانساني . دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع . عمان . 1999 .
- 11- إسحاق إبراهيم منصور . موجز . في علم الاجرام وعلم العقاب . ط3. ديوان المطبوعات الجامعية . بن عكنون . 2006 .
- 12- محمد يحيى مطر . الجهود الدأولية في مكافحة الاتجار بالبشر . ج1. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية . الرياض . 2010 .

ب - الكتب المتخصصة:

- 1- أحمد شادلي سلام . الأخطار الظاهرة والكامنة على الأمن الوطني للهجرة غير الشرعية. جامعة نايف العربية للعلوم الامنية . الرياض. 2010 .
- 2- الأخضر عمر الدهيمي . التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير المشروعة . دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر. المملكة العربية السعودية . جامعة نايف العربية للعلوم الامنية . الرياض . 2010 .
- 3- أمير فرج يوسف . مكافحة الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية . طبقا للقواعد والمواثيق والبروتوكولات الدولية . المكتب العربي الحديث . الاسكندرية . 2001 .
- 4- حسن حسن الامام سيد الاهل . مكافحة الهجرة غير الشرعية على ضوء المسؤولية الدولية وأحكام القانون الدولي للبحار . دار الفكر الجامعي . ط1 . الاسكندرية . 2014 .
- 5- طارق عبد الحميد الشهاوي . الهجرة غير الشرعية رؤيا مستقبلية . دار الفكر الجامعي . الاسكندرية . 2009 .
- 6- د. عبد الله بن مسعود السراني . العلاقة بين الهجرة غير الشرعية وجريمة تهريب البشر والاتجار بهم . جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية . الرياض . 2010 .
- 7- عثمان حسين محمد نور . ياسر عوض الكريم المبارك . الهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة . جامعة نايف العربية للعلوم الامنية . الرياض . 2010 .

## 2- الرسائل الجامعية :

- 1 - السكاح علي . المهاجرون المغاربيون وإشكالية الاندماج . أطروحة ماجستير في القانون العام . الرباط . 1999 .
- 2- رشيد بن فريحة . جريمة مغادرة الاقليم الوطني بصفة غير شرعية . مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الجنائية وعلم الاجرام . كلية الحقوق . جامعة أبو بكر بلقايد . تلمسان . 2009-2010 .
- 3 - رشيد ساعد . واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الامن الانساني . مذكرة ماجستير في العلوم السياسية . كلية الحقوق والعلوم السياسية . جامعة بسكرة . 2012 .
- 4- عبد العزيز بن محمد وعبد الله السفوي . حقوق اللاجئين بين الشريعة والقانون . رسالة ماجستير . كلية الدراسات العليا . جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية . 2007 .
- 5 - عبد المالك صايش . مكافحة الهجرة غير الشرعية . المجلة الأكاديمية للبحث القانوني . كلية الحقوق والعلوم السياسية . جامعة عبد الرحمان ميرا . بجاية . العدد 1 . 2011 .
- 6 - قزو محمد أكلي . الوضع القانوني للمهاجرين الجزائريين بفرنسا . رسالة ماجستير . كلية الحقوق . جامعة تيزي وزو . الجزائر . 1986 .
- 7 - محمد حسين صادق حسن . الهجرة الخارجية وأثارها على البناء الطبقي . دراسة ميدانية على قرיתי خزام والعياشا . بمحافظة قنا . رسالة ماجستير . قسم علم الاجتماع . كلية الآداب . جامعة جنوب الوادي . 1998 .

### 3 - المجالات والندوات :

- 1 - أحمد أبو الوفاء . الاتجار بالأشخاص . ندوة إقليمية عن الجريمة المنظمة عبر الوطنية . برعاية برنامج الأمم المتحدة الانمائي . القاهرة . يومي 28 -29 مارس . 2007 .
- 2 - ب- زينب . الرق الحديث يتحدى الاتفاقيات الدولية . جريدة الخبر . العدد 4701 . بتاريخ 2006/05/13 .
- 3- عبد المالك صايش . مكافحة الهجرة غير الشرعية . المجلة الاكاديمية للبحث القانوني . كلية الحقوق والعلوم السياسية . جامعة عبد الرحمان ميرا . بجاية . العدد 1 . 2001 .
- 4 - علي الحوات وآخرون . مجلة الدراسات . طرابلس . المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر . العدد 28 .
- 5- مغاوري شلبي . الأبعاد الاقتصادية لهجرة العمالة . مجلة السياسة الدولي . العدد 165 . يوليو . 2006 .
- 6 - مكافحة الهجرة غير الشرعية . ندوة علمية بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية . العدد 357 . الرياض . صفر 1433 هـ .

ثانيا :المراجع باللغة الأجنبية:

- 1- Vaisse Mourice. Dictionnaire des relations internationale au 20 eme siècles . édition armand colin . Paris . 2000. P173.
- 2- Henry Jean Robart . Mghrébins en France hier et demain : de la mer patrie au marge de l'Europe . Paris. Revue Panoramique n°55. 4eme trimestre . 2001 .p27.
- 3- Hamrouche Ghada . Lalgérie propose une stratégie commune pour contrecauer L'immigratiun clandestine . Journal La tribun. n°32/01/2006.p04.
- 4- Laetitia vaneckout . Débat public l'immigration.Paris :Odile Jacob.la documentation francaise. Janvier. 2007.pp 60-61.

4 - المواقع الالكترونية:

- 1- [www. 2ohchr . org/french/law/cmw.htm](http://www.2ohchr.org/french/law/cmw.htm).
- 2- [http//www.a hewar . org/debat/show.art.284448](http://www.ahewar.org/debat/show.art.284448).
- 3-[http//www.aljazeera.net/specialfiles/pages/b412abf3-452-653a-962706-9dbar](http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/b412abf3-452-653a-962706-9dbar).
- 4-<http://www.chihab.net/modulles.php?nam=News&file=phint&sid=1251>.
- 5- [www.masralarabia.com/.../1402788](http://www.masralarabia.com/.../1402788).

## 5 -القوانين:

1 - قانون العقوبات الجزائري رقم 23/06 المؤرخ في 20 ديسمبر سنة 2006

المعدل والمتمم بالقانون رقم 01/ 09 المؤرخ في 25 فبراير سنة 2009 .

2 - القانون رقم 11/08 المؤرخ في 25 يونيو 2008 المتعلق بشروط دخول

الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها المعدل والمتمم للأمر رقم 211/66

المؤرخ في 21 يوليو 1966 .



